



الجمعية العامة

الدورة الثانية والسبعون

اللجنة الأولى

الجلسة ٢١

الثلاثاء، ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

المحاضر الرسمية

الرئيس: السيد بحر العلوم (العراق)

السفير خوليو هيرايث ممثل إسبانيا؛ ورئيسة هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح، السيدة غابرييلا مارتينيك؛ الوزيرة المفوضة ونائبة الممثل الدائم للأرجنتين لدى الأمم المتحدة؛ ورئيس المجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح، السيد تريفور فينيلي، من كلية العلوم الاجتماعية والسياسية في جامعة ملبورن؛ ومدير معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، السيد يارمو ساريغا.

ويرد تقرير مؤتمر نزع السلاح في الوثيقة A/72/27؛ وصدر تقرير هيئة نزع السلاح لعام ٢٠١٧ بوصفه الوثيقة A/72/42؛ ويرد تقرير الأمين العام عن أعمال المجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح في الوثيقة A/72/185.

وأخيراً، ترد مذكرة الأمين العام التي يحيل بموجبها تقرير مدير معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح في الوثيقة A/72/154.

سأعطي الكلمة أولاً للأعضاء في فريق الخبراء للإدلاء ببياناتهم. وبعد ذلك، سنتحول إلى صيغة غير رسمية لإتاحة

نظراً لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد سبارير (ليختنشتاين)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥

بنود جدول الأعمال ٥٢ (ب) و ٩٠ إلى ١٠٦ (تابع)

مناقشة مواضيعية بشأن مواضيع محددة وعرض مشاريع القرارات والمقررات المقدمة في إطار جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي والنظر فيها

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هناك ٢٤ متكلماً مدرجاً في قائمة مجموعة "نزع السلاح والأمن الإقليميين". لكن وفقاً للجدول الزمني المعتمد، ستستمع اللجنة أولاً، قبل مواصلة إعطاء الكلمة للمتكلمين المدرجين على قائمة المتكلمين فيما يخص تلك المجموعة، إلى الفريق في إطار "آلية نزع السلاح".

إنه لمن دواعي سروري الآن أن أرحب ترحيباً حاراً بالمشاركين في النقاش بعد ظهر اليوم. وهم رئيس مؤتمر نزع السلاح، سعادة

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org)، وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة مبصرة

الرجاء إعادة التدوير



1734227 (A)



عملا بالمقرر CD/2090. ولذلك الفريق ثلاثة أهداف هي: أولاً، تقييم التقدم المحرز في جميع بنود جدول أعمال المؤتمر، ثانياً، تحديد مسائل العمل الموضوعي في إطار جدول الأعمال، مع مراعاة جهود المجتمع الدولي وأولوياته. وأخيراً، إيجاد أرضية مشتركة لبرنامج عمل ذي ولاية تفاوضية.

وأود أن أشكر السفير لين ممثل ميانمار، على جهوده بصفته رئيس الفريق العامل، وأشكر الميسرين أيضاً. وعلى الرغم من أن نتائج المناقشات كانت مجدية، فإن التقرير الذي أُعتمد كان إجرائياً ولم يتسن لنا التوصل إلى توصيات متفق عليها. ومع ذلك، أُحيلت التقارير المقدمة من قبل الرئيس والميسرين شخصياً بوصفها وثائق رسمية للمؤتمر ومن شأنها أن تقدم لنا بعض الأفكار الأساسية.

ونظرت اجتماعات الفريق العامل المعني بنزع السلاح النووي، برئاسة السفير لين، في الجهود المتعددة الأطراف على المسار المؤدي إلى عالم خال من الأسلحة النووية، وحدد وجهات نظر وأولويات من المنظور القانوني والمؤسسي يمكن التوصل إلى اتفاق عليها. بيد أن المؤتمر لا يزال يعاني من الانقسام وعدم الاتفاق على طرق معالجة هذه المسألة. ولا بد من بذل المزيد من الجهد الاستطلاعي في عام ٢٠١٨ مع الأخذ في الاعتبار بأن نزع السلاح النووي يشكل أولوية بالنسبة للدول الأعضاء.

وأُجريت أيضاً مناقشات بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، تولى تيسيرها السفير بيونتينو ممثل ألمانيا، وتناولت نطاق تنفيذها وأهدافها وتعريفها، فضلاً عن مسألة التحقق والجوانب القانونية والمؤسسية فيها. وتم تناول المسائل السياسية والتقنية من منظور أوسع. لكن وبالنظر إلى حتمية العنصر السياسي المتأصل في تلك المسائل، فإن من الأهمية بمكان أن يتم تناولها بطريقة متكاملة. وكان هناك اتفاق عام على إجراء المفاوضات بشأن المعاهدة في إطار المؤتمر في أقرب

الفرصة للوفود لطرح الأسئلة. وأحث المشاركين في حلقة النقاش على التكرم بإيجاز ببيانهم حتى يتوفر لنا الوقت الكافي للمناقشة التحوارية بشأن الموضوع.

وأعطي الكلمة الآن للسيد هيرايث.

السيد هيرايث (إسبانيا) رئيس مؤتمر نزع السلاح (تكلم بالإسبانية): أشكر اللجنة الأولى على إتاحة الفرصة لي لتقديم إحاطة إليها في سياق هذه المناقشة بشأن تقرير مؤتمر نزع السلاح (A/72/27) الذي اعتمد بتوافق الآراء في ١٤ أيلول/سبتمبر في جنيف.

وأرى أنه تصعب مناقشة مؤتمر نزع السلاح دون تناول استمرار الجمود في المفاوضات لما يزيد على عقدين من الزمن. ومع ذلك، أود أن أنقل رسالة بناة من شأنها أن تعزز عزمنا ما دامت خيبة الأمل ليست خياراً أبداً.

وفي دورة ٢٠١٧ حث الأمين العام المؤتمر على العمل بجهد للتوصل إلى اتفاق قائم على توافق الآراء من شأنه أن يوفر حلاً رشيداً ودبلوماسياً يؤدي إلى وضع الأدوات اللازمة لبناء الثقة المتبادلة والاستقرار الدولي. وخلال الجزء الرفيع المستوى، أعرب وزراء الخارجية وغيرهم من كبار الشخصيات عن قلقهم إزاء الحالة في المؤتمر، ودعوا إلى إحراز تقدم في جدول أعمال نزع السلاح. وخلال الدورة قدم الاتحاد الروسي في ٧ آذار/مارس مشروع برنامج عمل متعلق بالاتفاق الدولي لمكافحة الإرهاب الكيميائي والبيولوجي. وأُجريت مناقشات أيضاً بشأن توسيع عضوية المؤتمر وينبغي استعراضها على فترات منتظمة وفقاً للمادة ٢ من النظام الداخلي لمؤتمر نزع السلاح. ويدل تقدم ٢٧ دولة طلبات انضمام إلى المؤتمر منذ عام ١٩٨٢ على الاهتمام المستمر بهذا المنتدى، على الرغم من التحديات التي تواجهه.

وكما تعلم اللجنة، فقد أنشئ فريق عامل معني بسبل إيجاد المضي قدماً في دورة عام ٢٠١٧، بمبادرة من الرئاسة الرومانية

الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. ومن شأن معاهدة كهذه أن تكون ملزمة قانونا وغير تمييزية ومتعددة الأطراف ويمكن التحقق منها، مع الإشارة بصورة خاصة إلى إنتاج المواد الانشطارية في الماضي والمستقبل، وسوف يتوقف دور هذه المعاهدة بمدى قدرتها على تحقيق الاستقرار الاستراتيجي ومبدأ الأمن غير المنقوص للجميع. وبطبيعة الحال، فمن المهم أيضا أن نواصل استكشاف البدائل الأخرى في مجالات نزع السلاح النووي والفضاء الخارجي على النحو المبين في جدول أعمال المؤتمر.

وختاما، أود أن أذكر بما قالته الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيدة إيزومي ناكاميتسو، خلال جلسة عامة للمؤتمر عقدت مؤخرا: "تمكنا، على الرغم من الخلافات بين الدول الأعضاء، من التوصل إلى توافق في الآراء - إلى نقطة التقاء مشتركة - مما يدل على وعي عميق بضرورة اتخاذ قرارات جدية بشأن الحالة التي يواجهها المؤتمر. وإن لدينا رغبة مشتركة جميعا في استعادة الولاية التفاوضية للمؤتمر، ولا شك أن للدول الأعضاء فيه القدرة على فعل ذلك."

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أدعو الآن السيدة مارتينيك إلى مخاطبة اللجنة.

السيدة مارتينيك (تكلم بالإنكليزية): إنه لشرف عظيم لي أن أشارك في هذه المناقشة اليوم، لا سيما في ضوء نتائج الدورة الموضوعية لهيئة نزع السلاح هذا العام. وكما تعلم الوفود، فإن هيئة نزع السلاح هيئة تداولية. وظلت الهيئة تعد مجموعات من التوصيات لفترة من الزمن، وبعد ذلك، وطوال ١٨ عاما، شهدت نوعا من الشلل. وفي هذه المرة، عندما بدأنا الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٧، كانت هذه هي السنة الثالثة لدورة النظر في بندين: نزع السلاح النووي وتدابير بناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية. وواجهنا وضعاً بالغ الصعوبة. فلم يكن لدينا مكتب ولا رؤساء للفريقين العاملين. ومع ذلك، شيئا فشيئا،

وقت ممكن بغية تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. ويعتبر مؤتمر نزع السلاح المحفل الأنسب لتلك المفاوضات نظرا إلى دوره التاريخي وإلى قاعدة توافق الآراء وأهمية مراعاة الشواغل الأمنية الرئيسية، فضلا عن وجود جميع الجهات المعنية فيه.

وشملت المناقشات التي دارت بشأن البند ٣ من جدول الأعمال، فيما يتعلق بضمانات الأمن السلبية، التي تولى توجيهها أيضا السفير بيونتينو، تبادلا عاما للآراء بشأن الاستعراض الحالي للضمانات. ودارت مناقشة حول المسائل والعوامل والتحديات والفرص المحتملة في سياق ولاية تفاوضية ممكنة، بما في ذلك القرارات السابقة التي اعتمدها المؤتمر. وأتاحت المناقشات بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، بتيسير من السيد لاغوس ممثل شيلي، الفرصة للوصف التفصيلي لمختلف مواقف الوفود. وعلى الرغم من ملاحظة التباينات الواضحة، فقد سلمت جميع الوفود بأهمية الحفاظ على الأمن والاستقرار والرخاء في ذلك الصدد. وأخيرا، استعرض الفريق العامل البنود ٥ و ٦ و ٧ من جدول الأعمال. وتولى السفير أمبرازيفيتش ممثل بيلاروس تيسير المناقشات بشأن أسلحة الدمار الشامل الجديدة، وبرنامج أوسع نطاقا لنزع السلاح، فضلا عن الشفافية في مجال التسلح. وينبغي الإقرار بتباين آراء الدول الأعضاء فيما يتعلق بإمكانية معالجة هذه المسائل في مؤتمر نزع السلاح.

وواجه المؤتمر بعض التحديات فيما يتعلق بممارسة الصلاحيات العادية لرؤسائه. وفي رأيي أن تعزيز رؤية مشتركة وبناءة يعد أفضل السبل لاستعادة الولاية التفاوضية للمؤتمر في مسائل نزع السلاح. وأجريت على النحو المطلوب أول مشاورات غير رسمية مع الرئيس المقبل - سري لانكا - بغرض المزيد من تنسيق عمل المؤتمر وتيسيره في المستقبل. وذكرت للرئاسة القادمة الأولويتين اللتين ستمكنان في رأيي من اعتماد نهج أكثر واقعية لوضع برنامج عمل ممكن. أولا، من المهم مواصلة وضع ولاية تفاوضية بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أدعو الآن السيد فيندلي إلى مخاطبة اللجنة.

السيد فيندلي (تكلم بالإنكليزية): يطيب لي كثيراً أن أبلغ الوفود عن عمل المجلس الاستشاري للأمين العام المعني بمسائل نزع السلاح لعام ٢٠١٧.

وكما تعلم الوفود، يعمل المجلس أيضاً كأمانة لمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح. ولذلك، سيتناول عرضي المسائل الموضوعية المدرجة في جدول أعمال المجلس ومداولات الأمانة بشأن معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح. ونظراً لضيق الوقت، سأركز على التوصيات التي قدمناها للأمين العام كنتيجة لمداولاتنا.

كما اعتمد المجلس الاستشاري واقترح عدة تدابير خلال العام لتحسين أدائه. وهي مذكورة في تقريرنا. ولن أخوض في التفاصيل في عرضي، ولكن يسعدني الحديث عنها في فترة المناقشة.

أولاً، فيما يتعلق بالمسائل الموضوعية المدرجة في جدول أعمال المجلس الاستشاري المعني بمسائل نزع السلاح، حدد الأمين العام ثلاثة بنود من جدول الأعمال لكي ينظر فيها المجلس في عام ٢٠١٧. البند الأول هو التهديد الذي تشكله الهجمات الإلكترونية التي يقوم بها الإرهابيون على المرافق النووية والدور المحتمل للوسائل الإلكترونية في تهديد الأمن البيولوجي. وكان بند جدول الأعمال الثاني هو أثر الذكاء الاصطناعي على الأمن الدولي، والثالث هو استعراض تنفيذ التوصيات الواردة في الدراسة التي أعدتها الأمم المتحدة عام ٢٠٠٢ عن التثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. وكما ترى اللجنة، هناك مجموعة واسعة من بنود جدول الأعمال.

وكان من دواعي سرور المجلس بصفة خاصة أن الأمين العام طلب منا النظر في مسألتين تكنولوجيتين مهمتين تواجهان

أصبح لدينا مكتب كامل. ويسرني أيما سرور أن أبلغ اللجنة أيضاً بأن نسبة تمثيل كل من الجنسين في المكتب ٥٠-٥٠ في المائة تقريباً. وأصبح لدينا أيضاً رئيسان بارعان للغاية للفريقين العاملين: الوزير المستشار السيد ويلمر مينديز غراتيرول، ممثل فنزويلا، والسيدة لاشيزارا ستويفا، ممثلة بلغاريا. وقد أديا عملاً يستحق الثناء في مساعدة الوفود على تعزيز الحوار والتفاهم.

وعندما بدأنا الدورة، كان اقتراحي الرئيسي على الوفود هو محاولة الإصغاء إلى شواغل بعضهم البعض وفهمها كما لو كانت شواغلهم الخاصة. وارتأيت أنها الطريقة الوحيدة لمساعدتهم على أن يفهم بعضهم بعضاً والتوصل إلى حل توافقي. وهذا ما حدث هذا العام في الدورة الموضوعية لهيئة نزع السلاح. فقد تمكنت الوفود من إجراء مناقشات متعمقة، وفي نهاية المطاف، توصلت إلى تفاهم. وهذا ما يجب أن تقدمه تعددية الأطراف: حالة تعود بالفائدة على الجميع.

وفي الوقت نفسه، عقدنا مشاورات غير رسمية بشأن البند الثالث المعني بتدابير الشفافية وبناء الثقة في الفضاء الخارجي. وكانت هذه الممارسة بناءة للغاية فما يتعلق بالشروع في بحث أي من البنود. ومرة أخرى، جرت المناقشات وتبادل الآراء بشكل إيجابي للغاية. وسوف ننظر في تلك البنود، فضلاً عن البند المتعلق بنزع السلاح النووي، في الدورة المقبلة.

وكما كنت أقول، فإن بإمكاننا أن نتوصل إلى حل توافقي إذا ما تحلينا بالكثير من الصبر وحسن النية وأصغى بعضنا إلى بعض. وكما قلت، فإن تعددية الأطراف توفر حالة تعود بالفائدة على الجميع. والأمر يستغرق وقتاً وهو ليس باليسير؛ وكثيراً ما يكون محبطاً للغاية. وكما قلت في الجلسة الختامية للدورة الموضوعية للهيئة لعام ٢٠١٧، "مثل تحضير البند الجديد، يتطلب ذلك وقتاً" (انظر A/CN.10/PV.367). لذلك، أشجع الوفود على اتباع هذا المسار.

الاهتمام والموارد لمكافحة التهديد الإلكتروني للمواد والمنشآت النووية. ويمكن للوكالة الدولية للطاقة الذرية، على سبيل المثال، أن تصبح المستودع العالمي للمعلومات المتعلقة بالتهديدات الإلكترونية المحتملة والفاشلة ضد المنشآت النووية السلمية.

وفيما يتعلق بالأمن البيولوجي، فإن الوضع المؤسسي مختلف تماما، بطبيعة الحال. فلا توجد هيئة تحقق أو تنفيذ دائمة لاتفاقية الأسلحة البيولوجية، رغم وجود وحدة دعم التنفيذ الصغيرة في جنيف. ويقترح المجلس أن يلتزم الأمين العام آراء الدول الأعضاء بشأن النهج المتعددة الأطراف، بما فيها التدابير المؤسسية للتعامل مع التهديد الإلكتروني للأمن البيولوجي.

أنتقل الآن إلى الذكاء الاصطناعي. يرحب المجلس بشدة بالاهتمام الذي أولاه الأمين العام بالفعل لمسائل الذكاء الاصطناعي، ويحثه على مواصلة الاستفادة من كل فرصة لاسترعاء انتباه الدول الأعضاء إلى تحديات تلك المسائل وتعهدها. ويمثل الذكاء الاصطناعي فرصة وتحدياً للأمن الدولي. فيمكن تسخير الذكاء الاصطناعي، على سبيل المثال، لتحسين الرصد والتحقق من الامتثال للاتفاقات الدولية، بما في ذلك في مجال نزع السلاح. ونلاحظ أن الاتحاد الدولي للاتصالات ينظم مناقشات حول الذكاء الاصطناعي كصالح عام، ولكن يمكن استخدامه أيضا لتخريب الأمن الدولي. وظهور نظم الأسلحة شبه ذاتية التشغيل يشكل تحدياً بالفعل للمعايير القانونية القائمة، بينما تشكل الأسلحة الذاتية التشغيل بالكامل خطراً أكبر.

ولتعزيز النظر الدولي في هذه المسألة، اقترح المجلس أن تقدم الدول الأعضاء المهتمة مشروع قرار خلال دورة الجمعية العامة هذه لالتماس آراء جميع الدول الأعضاء. وعلاوة على ذلك، اقترحنا أن تنظر الدول الأعضاء في تكليف معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح بإجراء دراسة يكملها فريق من الخبراء بشأن الأثر المحتمل للذكاء الصناعي على الأمن الدولي. وأشار إلى أن الهند عمت مشروع القرار A/C.1/72/L.52، الذي يدعو

الأمن الدولي: الذكاء الإلكتروني والذكاء الاصطناعي. ولمعالجة المجموعة الواسعة من المسائل التكنولوجية التي تواجهها الدول الأعضاء والأمم المتحدة، أعرب المجلس عن دعمه لفكرة الأمين العام بشأن تشكيل فريق استشاري علمي لإبقائه على علم بنواحي التقدم العلمي والتكنولوجي الهامة ذات الآثار الأمنية. وبالنظر إلى التعقيد والتطور السريع في هذه المجالات، اقترح المجلس أيضا تعزيز قدراته الذاتية من خلال تعيين أعضاء ذوي خبرة في العلوم والتكنولوجيا، فضلا عن الصناعة، لا سيما تكنولوجيا المعلومات. وبالنظر إلى أن المجلس لم يتمكن إلا من خدش سطح قضية الذكاء الاصطناعي، فإننا نوصي بإبقائه على جدول أعمالنا لمزيد من الدراسة في عام ٢٠١٨.

وأنتقل إلى التهديد الإلكتروني للأمن النووي والأمن البيولوجي. وقد نتج هذا الموضوع عن تضيق موضوع سابق شمل التهديد الإلكتروني لجميع نواحي أسلحة الدمار الشامل. ولكن، بعد مناقشة هذه المسألة في العام الماضي، خلص المجلس إلى أن المجالات التي تتطلب الاهتمام العاجل هي التهديدات الإلكترونية للمرافق النووية والبيولوجية بسبب الطبيعة الكارثية المحتملة للهجمات الناجحة. وفي هذا الصدد، رحب المجلس بإنشاء مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، وأوصى بتضمينه الإرهاب الإلكتروني في نطاق اختصاصه.

ويوافق المجلس على فكرة أن تصبح الأمم المتحدة رائد الأعمال المعياري الرئيسي في الفضاء الإلكتروني. والأمم المتحدة في وضع جيد لإشراك جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الدول والمنظمات الدولية والصناعة والمجتمع المدني، في صياغة الترتيبات الإدارية الدولية اللازمة. ويسلم المجلس بالمقايضات الصعبة التي يتعين القيام بها بين تعزيز الأمن الإلكتروني، من جهة، وحماية الحريات المدنية، من جهة أخرى.

وفيما يتعلق بالأمن النووي، أعرب المجلس عن دعمه للدور المركزي للوكالة الدولية للطاقة الذرية، ودعا إلى إيلاء مزيد من

الدول الأعضاء للإبلاغ عن جميع أنواع القضايا. وسيكون إصدار دراسة عام ٢٠٠٢ فرصة جيدة لتذكير الدول الأعضاء بضرورة الإبلاغ.

أخيراً، وفيما يتعلق بمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، وبعد جلسات الإحاطة المكثفة التي قدمها مدير المعهد وموظفوه، رحب المجلس الذي اجتمع بصفته أمناء المعهد، بالرسالة القائلة إن المعهد نجح في التغلب على التحديات الكبيرة في السنوات الأخيرة. وشمل ذلك عملية إدارة التغيير، والأخذ بنظام أوموجا والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وليس أقلها التمويل والتحديات المؤسسية. ولطالما أبدى المجلس إعجابه بكثرة عدد المشاريع والأنشطة التي اضطلع بها المعهد خلال السنوات الماضية وجودة مخرجاته البحثية، رغم التحديات التي واجهها.

وكما يقتضي النظام الأساسي للمعهد، نظر المجلس في اجتماعه في حزيران/يونيه في مسألة تقديم إعانة للمعهد من الميزانية العادية للأمم المتحدة. ونوصي بشدة بالموافقة على ذلك. كما أيد الأمناء بقوة زيادة غير متكررة في الإعانة المقدمة من الميزانية العادية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، حسبما يوصي القرار ٦٩/٧٠، بشأن الذكرى السنوية الخامسة والثلاثين للمعهد. ولاحظ المجلس أن القرار قد اتخذ بتوافق الآراء (انظر A/70/PV.67). ويحث الأمناء بقوة على المضي قدماً في تقديم هذه الإعانة لمرة واحدة. ومن الأهمية بمكان تعزيز التمويل المؤسسي الأساسي للمعهد بغية ضمان مواصلة مشاريعه البحثية، التي لا يتأتى لها التمويل الأساسي المؤسسي غالباً.

كما أيد المجلس توصية الاستعراض الداخلي للمعهد لعام ٢٠١٥، تقرير بوين، بأن يكون الحد الأدنى للهيكل المؤسسي للمعهد خمس وظائف. ولضمان الاستدامة التشغيلية للمعهد واستقلاله، يعتقد المجلس أنه ينبغي زيادة الإعانة السنوية لتغطية تكاليف جميع موظفي المعهد. على أن يشمل ذلك وظيفة رئيس

إلى إنشاء فريق رفيع المستوى يعنى بمسألة العلوم والأمن الأوسع بمساعدة معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح وأعماله. ويمكن توقع أن يشغل الذكاء الاصطناعي مكاناً بارزاً في عمل هذا الفريق إذا ما تم إنشاؤه.

وكأمناء للمعهد، يرحب المجلس بالمشاركة المقترحة للمعهد في دعم الفريق. ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح مهياً إلى حد كبير للقيام بدور تقديم مدخلات بحثية موضوعية تستند إلى الحقائق لهذه الأفرقة.

أود أن أتناول بإيجاز الآن التثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. فالجلس الاستشاري، بعد استعراضه للتوصيات الواردة في دراسة الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٢ بشأن التثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، قد خلص إلى أن الدراسة، بعد ١٥ عاماً، وبشكل لافت لا تزال وثيقة الصلة بالموضوع وتتسم بالشمول. ولاستعراض الانتباه إلى استمرار جدواها، نقترح إعادة نشرها بتصديق جديد من الأمين العام والممثل السامي لشؤون نزع السلاح. وينبغي توزيعها في كل تجمعات الأمم المتحدة ذات الصلة. وأثنى المجلس على مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح لعمله في تنفيذ التوصيات الواردة في الدراسة، وشجعه على النظر في أساليب إبداعية إضافية. ويمكن أن يشمل ذلك منح جوائز لأفضل المعلمين والصحفيين والكتاب في هذا المجال؛ وتعيين سفراء أقران؛ وتنظيم حلقات دراسية بشأن أفضل الممارسات المتبعة للتثقيف في مجال نزع السلاح؛ والمناقشات عبر شبكة الإنترنت.

ومع ذلك، لاحظ المجلس أنه لا تزال هناك استجابة مخيبة للآمال من جانب الدول الأعضاء لطلبات الأمانة العامة للإبلاغ عن جهودها بشأن التثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. وينبغي إيجاد أساليب جديدة للتشجيع على استجابة أفضل. وعلى وجه الخصوص، ينبغي أن يكون الإبلاغ سهلاً من الناحية التقنية قدر الإمكان، نظراً للطلبات المتزايدة على

حق تماماً. ولذلك، أود أن أعرب عن التقدير والشكر لزملائي في المعهد. فهم ليسوا أهم مورد للمعهد فحسب، بل هم مورد المعهد أيضاً. فبفضل تفاني موظفينا والتزامهم - واستمرار الجودة العالية لعملهم - تمكن المعهد من الاستمرار في العمل. فبدونهم، ما كان لأي أموال يتم جمعها أي أهمية، ولما وجدت نداءات الدعم السياسي آذاناً صاغية.

كما أدهشتني بيئة العمل الداعمة في المعهد. فالكمل يقوم بدوره ويؤدي المرونة عند الاقتضاء. وفي معهد صغير يعمل في بيئة غالباً ما تنطوي على حالات طوارئ مفاجئة، فإن هذه وصفة معاونة حقاً.

لقد اختتمت بياني في العام الماضي (انظر A/C.1/71/PV.19)، بالإشارة إلى أن معهداً مثل معهد بحوث نزع السلاح سيكون دائماً جيداً - وجذاباً لممولينا الحاليين والمحتملين - بقدر جودة آخر أعمالنا الموضوعية. إن الأمر يتعلق بسمعتنا. وبعبارة أخرى، فإننا نخضع للمساءلة باستمرار، وهو ما يمثل في الواقع أحد مصادر قوتنا. وبفضل موظفينا المتفانين من ذوي الكفاءة العالية، تمكنا من التنفيذ ولا تزال سمعتنا قوية. أنه لشرف لنا العمل مع موظفينا.

ويمكن الاطلاع على تقريرتي عن أنشطة المعهد للفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ وبرنامج العمل والخطة المالية المقترحين لعامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨، كما سبقت الإشارة، في الوثيقة A/72/154. ويتضمن التقرير قائمة شاملة لمشاريعنا وأنشطتنا في عام ٢٠١٦ وخلال الأشهر الأولى من عام ٢٠١٧. كما يظهر وصف أكثر شمولاً، بما في ذلك جميع تقارير المشاريع والمنشورات الأخرى، فضلاً عن التسجيلات الصوتية لمعظم أحداثنا، على موقعنا الشبكي www.unidir.org، وعلى صفحتنا على الإنترنت السويسري www.unidir.ch. وأشجع أعضاء اللجنة الذين لم يطالعوا موقعنا على شبكة الإنترنت والاستفادة من موارده، على القيام بذلك.

قسم البحوث، الأمر الذي سيزيد من تعزيز تصميم البحوث ونزاهتها. ويرى الأمناء أن وجود مجموعة كاملة من الموظفين ضروري للمعهد لكي يحقق إمكاناته.

كما يتطلع المجلس إلى تقييم الطرف الثالث المستقل للمعهد، المتوقع إجراؤه في أوائل عام ٢٠١٨، ويعقبه تقرير للأمين العام. ويؤكد الأمناء على أن التمويل المستدام ونموذج التشغيل المتوقع تحديده في هذا التقرير يجب أن يحترما ولاية المعهد وأهدافه، على النحو الوارد في نظامه الأساسي.

ختاماً، يثق أمناء المعهد بأنه من خلال الدعم المستمر من الدول الأعضاء، لا سيما من خلال زيادة الإعانة السنوية، إلى جانب التبرعات المقدمة من الدول الأعضاء، وكذلك المشاريع التعاونية مع معاهد البحوث الأخرى، سيكون لمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح مستقبل مشرق كعنصر بالغ الأهمية في آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد ساريغا.

السيد ساريغا (معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح) (تكلم بالإنكليزية): من السهل متابعة الملاحظات التي أبدتها السيد فينيلي، التي غطت باستفاضة الوضع المالي لمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح وتوصيات مجلس الأمناء التي تستحق كل التقدير.

هذه هي المرة الثالثة التي أتشرف بالانضمام إلى هذه المناقشة المواضيعية ممثلاً للمعهد. وبعد أن شغلت منصب رئيس اللجنة الأولى وأمينها، فإن انضمامي إلى هذه المناقشة ممثلاً للمعهد أمر بالغ الأهمية لي شخصياً.

أود أن أبدأ بما يأتي عادة في نهاية البيانات من هذا القبيل. كثيراً ما يصف الأمين العام ومسؤولو الإدارة العليا الآخرون موظفي الأمم المتحدة بأنهم "أهم مورد للمنظمة"، وهم على

الإيماء في هذا الشأن. ومع ذلك، نوهت في تقريرتي أيضا إلى أننا لا يمكننا أن نسلم بهذا الاستقرار في بيئة التكلفة العالية لمنظومة الأمم المتحدة هذه. ومن المهم مراعاة الحاجة مستمرة إلى كفاءة الاستدامة التشغيلية للمعهد على المدى الطويل مع الحفاظ على استقلاليته الذاتية.

ولا بد لي أن أؤكد مع القلق أنه في حين واصلنا العمل بشكل جيد للغاية في تعبئة الموارد المخصصة للمشاريع، ما زال المعهد يواجه تحديات متزايدة في تمويل الإطار المؤسسي اللازم لتنفيذ أنشطة المشاريع بما يتفق مع قواعد الأمم المتحدة ولوائحها ومقتضياتها. ويزداد عجز الدول عن المساهمة في ميزانية العمليات المؤسسية أو التمويل الذي لا يقتصر على تنفيذ أو مدة مشروع أو نشاط معين. وللأسف، فقد اتضح هذا الاتجاه هذا العام خصوصا، حيث نشهد انخفاضا في التمويل غير المخصص لميزانية العمليات المؤسسية - حتى الآن - إلى أقل بكثير من أرقام العام الماضي.

وأود القول إن أي فائض في نهاية السنة يظهر في بياناتنا المالية يعكس في الغالب الأنشطة التي تعهدنا فعلا بالقيام بها في العام التالي. وعلى سبيل المثال، فإن الفائض المشار إليه في الجدول الأول من المرفق الثاني من تقريرتي لعام ٢٠١٦ - أي العام الماضي - يزيد قليلا على ١,١ مليون دولار، ولكن أكثر من ٨٠ في المائة من الفائض المشار إليه في ذلك المرفق مخصص فعلا لأنشطة يتعين الاضطلاع بها في عام ٢٠١٧. وبالتالي، فهي ليست أموالا فائضة يمكننا استخدامها كما نشاء.

وإزاء هذه الخلفية، أود أن أذكر بالقرار ٦٩/٧٠، وهو القرار الخمسي الذي اتخذ قبل سنتين، في الذكرى الخامسة والثلاثين للمعهد. وفي الفقرة ٩ من القرار، الذي اتخذ بتوافق الآراء بعد مشاورات غير رسمية مطولة قادها الوفد الفرنسي باقتدار، وأفرزت حلا توافيقاً دقيقاً (انظر A/70/PV.67)، دعت الجمعية العامة إلى اقتراح تمويل استثنائي لمرة واحدة للميزانية العادية للمعهد لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩.

واستعري انتباه اللجنة الآن إلى الفصل الثاني من تقريرتي، الذي يصف بإيجاز برنامج بحوث المعهد، أو ما يمكن تسميتها بخارطة الطريق. وقد تم إعداده بعد عملية مشاورات مع أصحاب المصلحة والتفكير في أهدافنا وأنشطتنا البحثية كإسهام في ممارسة التخطيط الاستراتيجي للمعهد للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٠. وأود أن أوضح بإيجاز الأساس المنطقي وراء طرح جدول الأعمال هذا.

في الوقت الحاضر، وكما يعلم الكثير من أعضاء اللجنة، ينظم المعهد عمله في إطار خمسة برامج: أسلحة الدمار الشامل، والمسائل الأمنية الناشئة، والأسلحة التقليدية، والأمن والمجتمع، وآلية نزع السلاح. وقد لا يكون من الواضح دائما كيف تتواء مشاريعنا وأنشطتنا، ولأن بعض مواضيع بحوثنا أو مسائل بحثية محددة قد تتقاطع مع برامج مختلفة، لم يكن من السهل دائما وصفها في سياق هذه البرامج الفردية فقط. كما رأينا أنه يمكن لجدول أعمال بحثي - في مرحلة معينة أطلقنا عليه دعائنا - يمكن أن يشير بشكل أكثر وضوحا إلى أهداف المعهد البحثية وعمله من أجل تحقيقها، وبالتالي تعزيز قضية المعهد لتمويل بعض المشاريع التي حددها على أنها ذات قيمة أو أولوية خاصة. وأخيرا، شعرنا أن جدول أعمال البحوث يمكن أن يكون له دور مهم للتواصل مع ممولينا وأصحاب المصلحة الآخرين ومجلس إدارتنا ومجلس أمنائنا.

وأود أن أشدد على أن برنامج البحوث هذا لا يهدف إلى تقييد اختياراتنا بشأن أي البحوث التي يتعين علينا القيام بها، إذا ارتأينا أن هذه الخيارات يمكن أن تفي على نحو أفضل بأهداف ولايتنا في ظل الظروف السائدة أو بسبب قيود الموارد. وسنعيد النظر في الأولويات المواضيعية لبرنامج البحوث آخذين في الاعتبار تجارب موظفي البحوث.

وأشير في تقريرتي إلى أن الوضع الإداري والمالي لمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح قد أصبح الآن أكثر استقرارا مما كان عليه في وقت مضى. كما لاحظت ما قاله رئيس مجلس

تمويل مستدام ومستقر، فضلا عن نموذج للتشغيل على النحو اللازم لتحقيق ولاية المعهد وأهدافه بعد فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩. وتقدم تقرير بهذا الشأن، يراعى فيه التقييم آنف الذكر، إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين، أي بعد عام من الآن. على أن تدرج أيضا الاحتياجات الإضافية من الموارد للتقييم الخارجي في الميزانية البرنامجية المقترحة من الأمين العام.

وإذا أريد لهذا التقييم الذي سيجريه طرف ثالث مستقل أن يرشد التقرير المطلوب من الأمين العام بشكل صحيح، يتعين تنفيذه في وقت مبكر من عام ٢٠١٨، على أن ينتهي في موعد أقصاه منتصف ربيع العام المقبل. وقد ترغب الجمعية العامة، من خلال اللجنة الأولى، عندئذ في اتخاذ قرار بناء على التقريرين. ونأمل أن يكفل هذا الإجراء وجود هيكل تمويلي مستدام ومستقر ونموذج تشغيلي للمعهد، على النحو المطلوب في القرار ٦٩/٧٠.

وفي الوقت نفسه، فإن الإجراء المأذون به لمرة واحدة بموجب القرار والمتضمن في الميزانية البرنامجية المقترحة ضروري بالفعل للمساعدة في الحفاظ على مستقبل المعهد على المدى القصير، على النحو المطلوب في الفقرة ٩ من القرار. وأذكر اللجنة مرة أخرى بأن الفقرتين ٩ و ١٠ قد اعتمدتا بتوافق الآراء نتيجة لحل توفيقى دقيق التوصل إليه في المشاورات غير الرسمية.

لقد استغرقت كل هذه المدة في الحديث عن الإعانة المالية للمعهد وطلب الأمين العام زيادتها، لأن القول بأن هذا الأمر مهم للغاية، بالنسبة للمعهد، إنما يقلل من أهميته. وهذه مسألة في غاية الأهمية بالنسبة للمعهد، وقد عملنا عليها بجد مع أصدقائنا ورعاتنا خلال السنوات الثلاث الماضية. وآمل عندما نتاح لأعضاء اللجنة فرصة لمناقشة هذه المسألة مع زملائهم في اللجنة الخامسة، أن يقيموا الحجة لضمان مستقبل المعهد على النحو الذي دعا إليه القرار ٦٩/٧٠، وكما أقرته اللجنة الاستشارية.

ويذكر أعضاء اللجنة الذين كانوا حاضرين وقت اتخاذ ذلك القرار في هذه اللجنة، أنه من خلال بيان شفوي أدلى به الممثل السامي لشؤون نزع السلاح آنذاك، أبلغت اللجنة بأن تقييما داخليا سيجرى في عام ٢٠١٦ لكي يستنير به اقتراح التمويل (انظر A/70/PV.67). وخلص التقييم في وقت لاحق إلى ملاءمة وجود الموظفين الأساسيين الأربعة لتسيير النشاط المؤسسي الأساسي للمعهد.

واستنادا إلى ذلك التقييم الداخلي، تضمنت الميزانية البرنامجية المقترحة من قبل الأمين العام للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ طلب الموارد اللازمة لزيادة الإعانة المالية للميزانية العادية كإجراء يتخذ لمرة واحدة حفاظا على مستقبل المعهد، تماشيا مع الطلب الذي قدمته اللجنة الأولى في الفقرة ٩ من القرار ٦٩/٧٠. وكما سمعنا للتو، لقي هذا الطلب تأييدا قويا من مجلس أمناء المعهد في اجتماعه المعقود في حزيران/يونيه من هذا العام. ويسرني أن أذكر أن اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية التابعة للأمم المتحدة أيدت تلك الزيادة ليس مرة واحدة بل مرتين.

وهذا الطلب معروض الآن على اللجنة الخامسة للجمعية العامة في إطار نظرها في اقتراح الميزانية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩. وفي حين أن تلك اللجنة هي اللجنة الرئيسية للجمعية العامة المنوط بها المسؤوليات المتعلقة بمسائل الإدارة والميزانية، فمن غير المعتاد تماماً ألا تؤيد توصيات اللجنة الاستشارية. وبالتالي، فإن أي إجراء تتخذه اللجنة الخامسة في هذا الصدد على أساس وجود فائض وهمي في حسابات المعهد، وفي ضوء استمرار الاتجاه النزولي في التمويل المؤسسي للمعهد، من شأنه أن يتعارض مع الحل التوفيقى الذي تم التوصل إليه في عام ٢٠١٥.

وكما يذكر أعضاء اللجنة أيضا، فإن الفقرة ١٠ من القرار ٦٩/٧٠ طلبت إلى الأمين العام أن يكلف طرفا ثالثا مستقلا بإجراء تقييم وإعداد تقرير عن الجوانب الهيكلية والمالية والإدارية والتشغيلية المستقبلية للمعهد، وأن يشمل ذلك تحديد هيكل

لمنظومة الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية. وتنتمي الكثير من تلك الكيانات إما إلى بلدان الجنوب أو أنها تعمل فيها. فعلى سبيل المثال، هناك ٥ من بين ١٣ من حكومات الدول التي عملنا معها - بوركينا فاسو، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جنوب السودان، الصومال، كوت ديفوار - في أفريقيا. وتتألف أكبر مجموعة من كيانات منظومة الأمم المتحدة من تلك التي تعمل في الميدان.

وأخيراً، أود أن أعرب عن تقديري للتعاون المثمر للغاية الذي حظينا به مع مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح. وقد كانت السنوات القليلة الماضية إيجابية على وجه الخصوص، بفضل التعاون الجيد في مجال الدراسات الموضوعية واستمرار دور المعهد بوصفه الخبير الاستشاري المؤسسي لمكتب شؤون نزع السلاح في عدد من أفرقة الخبراء الحكوميين. ونتوقع استمرار هذه العلاقة التي تحقق المنفعة المتبادلة لكلا الجانبين، فضلاً عن تعزيزها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): وفقاً للممارسة المتبعة، سأعلق الجلسة الآن في هذه المرحلة لإتاحة الفرصة للوفود لإجراء مناقشة تهاورية مع المشاركين في حلقة النقاش من خلال جلسة غير رسمية للأسئلة والأجوبة.

عُلقَت الجلسة الساعة ١٥/٣٠ واستؤنفت الساعة ١٥/٥٥.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أود باسم جميع الوفود، أن أشكر الأعضاء على مشاركتهم وبياناتهم.

تستأنف اللجنة الآن النظر في مجموعة "نزع السلاح والأمن الإقليميين". وأحث جميع المتكلمين مرة أخرى على التقيد بالمدة الزمنية المحددة.

السيد عمروف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): ترتبط عملية نزع السلاح وصون الأمن والاستقرار العالميين ارتباطاً وثيقاً

وأود أن أختتم ببيان بالإنجاز في طرح مسألة أخرى - وهي الشراكات. وسبب تسليط الضوء على هذه المسألة هو أن الشراكات المعززة كثيراً ما تُنصح بها كنموذج عمل بديل، لخفض التكاليف أساساً، وأن ثمة سوء فهم أحياناً بأننا لا نسعى إلى ذلك بجد، أو أننا لا نفعل ذلك إلا من خلال عدد من الشركاء محدود جغرافياً. وفي واقع الأمر، فإن المعهد لا يقوم بالبحث من أجل البحث؛ بل إن ما نقوم به حقاً هو الوفاء بولايتنا من خلال تقديم تحليل قائم على الحقائق وطرح أفكار جديدة لإحراز تقدم في مجموعة من مسائل السلام والأمن المتعلقة بنزع السلاح. ونضطلع أيضاً بدور المنظم والميسر في المسائل المتعددة الأطراف ذات الصلة بنزع السلاح. وباختصار، من خلال بحثنا والأنشطة ذات الصلة، فإننا نساعد المجتمع الدولي في تحسين سياساته وبرامجه وممارساته المتعلقة بنزع السلاح والأمن. وأي شراكات ندخا فيها، يجب أن تساعد على تحقيق هذه الغايات، ولكي يتحقق ذلك، يجب أن تكون مرنة وأن توفر قيمة مضافة ملموسة لأنشطتنا. ولكي تكون الشراكة ناجحة، فهي تتطلب التزاماً ثابتاً والكثير من العمل من كلا الجانبين.

ومن السهل أن تصبح مذكرات التفاهم الدائمة، على سبيل المثال، حبراً على ورق في أفضل الأحوال أو عبئاً في أسوأ الأحوال. ولذلك فإن الترتيبات المؤقتة هي الأفضل بكثير عادة.

وترى بعض الدول الأعضاء أن الشراكات طريقة مثلى لتخفيض التكاليف وللتخفيف من وجود المعهد في جنيف. ويمكن أن يؤدي هذا بسهولة إلى اضطلاع معاهد البحوث الوطنية بالدور الذي يؤديه المعهد ولكن بكفاءة أقل، بل يؤدي إلى مزيد من الحد من قدرة المعهد على تقديم الخدمات الاستشارية المجانية للدول الأعضاء التي تقدر ذلك كثيراً وتتوقعه.

وأود أن أشير فيما يتعلق بعدد شراكات المعهد، إلى أن برنامجنا للأسلحة التقليدية وحده قد أقام إلى الآن في عام ٢٠١٧، ما مجموعه ٧٦ كيانات، بما في ذلك الحكومات والكيانات التابعة

الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ لدعم أنشطته في مجال التوعية. وبالتالي، فإننا ندعو الدول الأعضاء إلى مواصلة تقديم المساهمات المالية والسياسية إلى الخدمات والبرامج التي تقدمها تلك المراكز الإقليمية.

ونواصل أيضا دعم برنامج زملات نزع السلاح التابع لمكتب شؤون نزع السلاح والمعني بتدريب المناصري في المستقبل. ويساعد الزملاء الزائرون من مختلف مناطق العالم على تعزيز التفاهم والعمل الجماعي المتعدد الأطراف، علاوة على طرح الأفكار المتعلقة بنزع السلاح والأمن. شغل الرئيس مقعد الرئاسة.

وختاما، أود مرة أخرى أن أشدد على التزام كازاخستان بإحراز تقدم في مسائل نزع السلاح الإقليمي، وترى أنها جزء رئيسي لا يتجزأ من بناء هيكل الأمن العالمي.

السيد حسن (مصر) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد مصر تماماً البيانين اللذين أدلى بهما باسم مجموعة الدول العربية وحركة بلدان عدم الانحياز في إطار هذه المجموعة (انظر A/C.1/72/PV.20)، وأود أن أدلي بالملاحظات التالية.

لا تزال منطقة الشرق الأوسط تمثل أكثر القضايا الإقليمية إلحاحا فيما يتعلق بهدف إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية. وهذه المسألة الطويلة الأمد تشكل فعليا ركيزة رابعة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وطالما ظلت هذه الركيزة مفقودة، سيستمر التآكل في استدامة ومصادقية هذه المعاهدة، التي تعتبر حجر الزاوية في نظام عدم الانتشار.

ومنذ عام ١٩٧٤، تتخذ الجمعية العامة قرارا سنويا بشأن إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وعلاوة على ذلك، اتخذ مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ١٩٩٥ قرارا بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل

وتعتمدان على الجهود الإقليمية للدول. ويساور كازاخستان القلق من جراء عدم الاستقرار وتزايد التوترات في مختلف مناطق العالم. ولا يتسم نزع السلاح الإقليمي وصوص الأمن بالتعقيد فحسب، بل ما يزالان أبعد ما يكونان عن إمكانية إحراز تقدم فيهما.

ونرى كالأخريين أن الوضع في شمال شرق آسيا والشرق الأوسط، وكذلك في مناطق أخرى من العالم، ما زال متوترا للغاية ولا يمكن التنبؤ به. وما تزال الجهود الرامية إلى حل المسألة في كوريا الشمالية تبدو عقيمة ونحن نقرب من نقطة اللاعودة. ولذلك نقترح أن تعمل الأطراف المعنية على التخفيف من حدة التوتر والنظر في جميع الخيارات الممكنة.

ويقتضي الشرق الأوسط أيضا أن نولي اهتمامنا الفوري. ومن الواضح أن الخطوة الأولى والضرورية لضمان السلام والاستقرار والثقة هي إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في المنطقة نظرا لأهميتها. ويعد إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية أحد أكثر الطرق فعالية لمنع الانتشار. وفي هذا الصدد، اقترح رئيس كازاخستان توحيد جهود جميع الدول لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية بغية تحقيق الزخم اللازم لتوسيع تلك المناطق في جميع أنحاء العالم.

ونود، فيما يتعلق بخطة العمل الشاملة المشتركة، أن نشهد استمرارا في تنفيذها على نحو كامل وفعال. وقد كان للامتنال التام لخطة العمل الشاملة المشتركة تأثير كبير على تطبيع الحالة في المنطقة وخارجها. وسوف يتحقق الإنعاش الاقتصادي أيضا نتيجة للتقييد بمتطلبات خطة العمل هذه.

وتود كازاخستان أن تعرب عن تقديرها لفرع نزع السلاح الإقليمي التابع لمكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، وللمراكز الإقليمية الثلاثة للسلام ونزع السلاح، لإسهامها في جهود نزع السلاح وصوص السلم والأمن على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وستعاون على وجه الخصوص مع المركز

العملية. وينبغي أن ينظر لعقد مؤتمر بشأن إخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، على أساس مبدأ الترتيبات التي يتم التوصل إليها بحرية، باعتباره فرصة تاريخية لجميع الدول في المنطقة وخارجها لاتخاذ خطوة رئيسية نحو تحقيق السلام المستدام والأمن الجماعي لجميع دول المنطقة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل باكستان لعرض مشاريع القرارات A/C.1/72/L.12، و A/C.1/72/L.11، و A/C.1/72/L.13/Rev.1.

السيد سعيد (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): لقد أدركت الجمعية العامة منذ وقت طويل أن السلام والأمن العالميين يتوقفان إلى حد كبير على تحقيق الاستقرار على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي. وبالنظر إلى العلاقة الوثيقة بين الاستقرار الإقليمي والسلام الدولي، فإن ميثاق الأمم المتحدة نفسه يقر بالترتيبات الإقليمية لضمان السلام والأمن العالميين وينظمها. ففي حقبة ما بعد الحرب الباردة، برزت معظم التهديدات للسلام والأمن بشكل رئيسي بين الدول الواقعة في المنطقة نفسها أو الواقعة في المنطقة دون الإقليمية. ولذلك فإن الجهود الدولية والثنائية الرامية إلى نزع السلاح وتحديد الأسلحة تكملها النهج الإقليمية وتعززها.

وفي الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح (القرار S-10/2)، أكدت الجهود التي تبذلها هيئة نزع السلاح وقرارات اللجنة الأولى مرارا وتكرارا على أهمية أن نتابع بصورة متزامنة النهج الإقليمية والعالمية، بما فيها الاتفاقات المبرمة في مجال نزع السلاح وتحديد الأسلحة. وقد أقر المجتمع الدولي من خلال هذه الآليات والأطر المعيارية بوجود أداتين معروفتين جيدا ومجربتين، هما: تحديد الأسلحة التقليدية وتدابير بناء الثقة، ولا سيما على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي.

الأخرى في الشرق الأوسط، ولا يزال يشكل جزءا أساسيا من صفقة تمديد المعاهدة. ومع ذلك، هناك إصرار دائم على عرقلة أي تقدم بشأن هذه المسألة.

وكان المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ قد اعتمد خطة طموحة نسبيا بشأن تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ شملت، في جملة أمور، تكليف الأمين العام ومقدمي قرار عام ١٩٩٥ بعقد مؤتمر بشأن إنشاء تلك المنطقة. ولا يزال نرى أن الطريق الصحيح للمضي قدما قد حدده الاقتراح الذي قدمته حركة بلدان عدم الانحياز في مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٠٥، الذي حظي بقبول جميع الدول الأطراف في المعاهدة، ما عدا ثلاث دول.

وفي ملاحظاتها الاستهلالية، أشارت الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح بحق إلى أن،

”المسيرة على الطريق إلى تحقيق السلام من خلال نزع السلاح لا يمكن أن تتوقف في انتظار أن تتحقق الحالة الأمنية الصحيحة بينما تزيد البلدان ميزانياتها العسكرية ومخزوناتهما عاما بعد عام. بل على العكس من ذلك، يمكن لتدابير نزع السلاح أن تبني الثقة، وتخفف من حدة التوترات، وتهيئ المجال لإنشاء آليات أمنية دائمة وأكثر استدامة“ (A/C.1/72/PV.2، ص ٥)

وترى مصر أن هذا هو المنطق المناسب لتوجيه الجهود الدولية لتقربنا من تحقيق السلام والأمن في الشرق الأوسط من خلال اتخاذ تدابير جادة وملموسة لنزع السلاح.

ومن هذا المنطلق، نواصل السعي إلى تنفيذ القرار ١٩٩٥ من خلال محاولة إنشاء خريطة طريق واضحة ترمي إلى إطلاق التقنية الضرورية والمفاوضات السياسية الرامية إلى إبرام معاهدة ملزمة قانونا لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط. ونعتقد أن الأمم المتحدة والأمين العام يضطلعان بدور مركزي في دعم تلك

المنازعات بالطرق السلمية وفقاً لميثاق الأمم المتحدة. ويمكن أن تسهم بشكل كبير في تهيئة بيئة سياسية عالمية تفضي إلى التشجيع على إبرام اتفاقات دولية بشأن نزع السلاح والحد من الأسلحة.

وتعزز باكستان بأن تكون في صدارة المبادرات المتعلقة بتدابير نزع السلاح وتحديد الأسلحة التقليدية وبناء الثقة على الصعيد الإقليمي في الأمم المتحدة لسنوات عديدة حتى الآن. ويتجسد التزام باكستان عملياً بتعزيز هذه الأهداف المتفق عليها عالمياً في مشاريع القرارات التي تقدمها كل سنة في اللجنة الأولى بشأن نزع السلاح الإقليمي؛ وتدابير بناء الثقة في السياق الإقليمي ودون الإقليمي؛ وتحديد الأسلحة التقليدية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي.

وأسوة بالسنوات السابقة، قدم وفد باكستان هذا العام مشاريع قرارات بشأن هذه المواضيع (A/C.1/72/L.12، و A/C.1/72/L.11، و A/C.1/72/L.13/Rev.1)، إدراكاً منها لأهمية النهج الإقليمية لتحديد الأسلحة ونزع السلاح وبناء الثقة من أجل تحقيق السلام والاستقرار الدوليين، والتكامل بين النهج الإقليمية والعالمية. ونتطلع إلى استمرار دعم الدول الأعضاء لاعتماد مشاريع القرارات هذه للعام الحالي أيضاً.

السيد قاضي (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد بنغلاديش البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/72/PV.20).

تدرك بنغلاديش الأهمية البالغة لنزع السلاح وإرساء الأمن على المستوى الإقليمي في صون السلم والأمن على الصعيد الدولي. وفي ضوء النزوح الهائل وغير المسبوق للروهينغا من ولاية راخين في ميانمار خلال الشهرين الماضيين، أود أن أذكر الدول الأعضاء المعنية بإعادة النظر فيما تقوم به من عمليات نقل الأسلحة إلى الدول التي قد تنتشر فيها هذه الأسلحة لارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان.

واستفادت عدة مناطق في العالم من تطبيق المبادئ العامة والمبادئ التوجيهية في مجالي تحديد الأسلحة التقليدية وتدابير بناء الثقة التي تم إعدادها والاتفاق عليها في الأمم المتحدة. ومن المهم التذكير ببعض هذه المبادئ والتأكيد عليها مجدداً. وتشمل هذه المبادئ الإبقاء على التوازن في القدرات الدفاعية للدول عند أدنى مستوى من التسلح والقوات العسكرية؛ والمسؤولية الخاصة للدول ذات الأهمية العسكرية والدول التي تتمتع بقدرات عسكرية أكبر في تعزيز اتفاقات الأمن الإقليمي؛ والأمن غير المنقوص والسعي إلى تدابير نزع السلاح بطريقة منصفة ومتوازنة. وينبغي أن تولي الترتيبات الإقليمية لنزع السلاح وتحديد الأسلحة الأولوية لمعالجة أكثر القدرات والاختلالات العسكرية زعزعة للاستقرار في المجالين التقليدي وغير التقليدي. وفي المناطق التي تتسم بالتوترات والمنازعات، لا بد من تحقيق توازن مستقر للقوات والأسلحة التقليدية، من خلال مبادرات إقليمية تعاونية.

وقد أثبتت تدابير بناء الثقة فعاليتها طوال السنين على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي، ولا سيما في مجالي تحديد الأسلحة ونزع السلاح. كما أنها ترتبط بشكل إيجابي بالسلم والأمن الدوليين. وكما أكدت قرارات الجمعية العامة والمبادئ التوجيهية لهيئة نزع السلاح، يجب أن تكون تلك التدابير، على المستوى الإقليمي، ملائمة لخصائص المنطقة وينبغي أن تبدأ بترتيبات بسيطة فيما يتعلق بالشفافية والانفتاح والحد من المخاطر، قبل أن تصبح الدول المعنية في وضع يؤهلها لاتخاذ تدابير جوهرية أكبر لتحديد الأسلحة ونزع السلاح.

وتكتسي تدابير بناء الثقة أهمية لكونها يمكن أن تسهم في تهيئة ظروف مؤاتية للتسوية السلمية للخلافات الدولية القائمة والمساعدة على تسوية الحالات التي قد تؤدي إلى احتكاك دولي. بيد أن هذه التدابير ينبغي ألا تصبح غاية في حد ذاتها. بل ينبغي السعي إليها بالتزامن مع بذل جهود صادقة لتسوية

ونتطلع إلى زيادة توسيع نطاق شراكتنا مع مركز الأمم المتحدة الإقليمي لدعم عملنا الجاري بشأن وضع قائمة مراقبة وطنية شاملة للوفاء بالتزاماتنا بموجب قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، في جملة أمور. وبنغلاديش تقرر بالعمل الذي يقوم به المركز الإقليمي من أجل تعزيز دور المرأة وتمثيلها في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة. ونشكر حكومة نيبال على استضافة مركز الأمم المتحدة الإقليمي، ونتطلع إلى مواصلة المشاركة في تقديم مشروع القرار بشأن المركز الإقليمي كعهدنا في السنوات السابقة.

في الختام، ندعو المركز الإقليمي إلى مواصلة توطيد جهوده لتعزيز ونشر الثقيف والبحث في مجال نزع السلاح في المنطقة، استناداً إلى الموارد المفيدة المتاحة له.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل الكامبيرون لعرض مشروع القرار A/C.1/72/L.20.

السيد تومو مونتي (الكامبيرون) (تكلم بالفرنسية): بصفتها رئيس لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، تأخذ الكامبيرون الكلمة في المناقشة المواضيعية اليوم باسم بلدان وسط أفريقيا لعرض مشروع القرار A/C.1/72/L.20، المعنون "تدابير بناء الثقة على الصعيد الإقليمي: أنشطة لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا" الذي تقدمه بلدان المنطقة دون الإقليمية سنوياً عن أنشطة اللجنة.

يشير مشروع القرار من حيث الجوهر وفي ديباجته إلى المبادئ التوجيهية لنزع السلاح العام والكامل التي اعتمدت في الدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة، التي كانت الأولى المكرسة لنزع السلاح. ويشير في المقام الأول إلى القرارات السابقة للجمعية العامة بشأن الموضوع، لا سيما القرار ٧٩/٧١ المؤرخ ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، كما يشير إلى دور اللجنة في النهوض بتحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار والتنمية

وبنغلاديش تولي الأولوية لحصول الدول غير الحائزة للأسلحة النووية على ضمانات غير مشروطة وملزمة قانوناً ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها من جانب الدول الحائزة لهذه الأسلحة. ولا يزال مفهوم الاستقرار الاستراتيجي، القائم على الردع النووي، مجالا يثير قلقاً خاصاً بالنسبة لنا. ونؤيد الفكرة القائلة إن الحوار السلمي والدبلوماسية لا يزالان هما أفضل الخيارات لبناء هيكل أمني إقليمي متين.

إن تعزيز التعاون الإقليمي، بما في ذلك في مجال الشفافية وتدابير بناء الثقة، يظل حاسماً في تهيئة الظروف المؤاتية لحوار مستمر ومفيد بشأن مسألتي نزع السلاح والأمن. وتؤيد بنغلاديش الدعوة إلى إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وأجزاء أخرى من العالم، حرصاً على تحقيق السلام والأمن والاستقرار المستدامين في المناطق المعنية.

وتقر بنغلاديش بالدور المفيد لمركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ في عقد اجتماعات للخبراء ذوي الصلة وواضعي السياسات من المنطقة لتبادل الآراء بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك. وفي سياقنا الوطني، استفدنا مؤخراً من الدعم المخصص الذي يقدمه المركز لتعزيز تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، فضلاً عن الصك الدولي لتنفيذ الصك الدولي لتمكين الدول من الكشف عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة موثوقة بها. والمساعدة الفنية التي يقدمها المركز في هذا المجال مكنتنا أيضاً من تحديد الثغرات القائمة والتحديات التي نواجهها في ترتيباتنا القانونية والسياسية والمؤسسية المصممة لكفالة الامتثال للأحكام ذات الصلة من معاهدة تجارة الأسلحة. ولا يسعنا إلا أن نؤكد من جديد على الأهمية الحاسمة للتعاون الإقليمي في التصدي بفعالية للتحديات التي يشكلها الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والذخيرة. ونحن نقدر جهود المركز في هذا الصدد.

الدفاع والأمن، بما في ذلك بهدف النهوض بتنفيذ الاستراتيجية الإقليمية لمكافحة الإرهاب وانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في وسط أفريقيا، ويشجع تلك المبادرة.

ويحث مشروع القرار الدول الأعضاء على تقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء في اللجنة التي صدقت على معاهدة تجارة الأسلحة، ويشجع الدول التي لم تصدق عليها بعد على القيام بذلك. ويشجع الدول الأعضاء في اللجنة وغيرها من الدول المهتمة على تقديم الدعم المالي لتنفيذ اتفاقية كينشاسا. ويطلب إلى الأمين العام أن يدعو إلى عقد المؤتمر الأول للدول الأطراف في ٨ آذار/مارس ٢٠١٨، وفقا للفقرة ٣ من المادة ٣٤ من الاتفاقية.

كما يدعو مكتب الأمم المتحدة الإقليمي إلى دعم الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء في اللجنة والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا لتنفيذ الاستراتيجية المتكاملة لمكافحة الإرهاب وانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في وسط أفريقيا. ويدعو المجتمع الدولي، على وجه الخصوص، إلى دعم الدول المعنية في جهودها لتنفيذ برامجها لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ويطلب إلى مجلس الأمن تكليف بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى بدعم ومساعدة قوات الدفاع والأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى في جهودها لتحقيق الاستقرار في البلد، وخاصة في الشرق. ويحث الدول الأعضاء على الوفاء بالتزاماتها المالية للتمكين من تشغيل مركز التنسيق الإقليمي للسلامة والأمن البحريين في خليج غينيا ومركز التنسيق الإقليمي للأمن البحري في وسط أفريقيا من العمل بشكل مستدام ويمكن التنبؤ به.

وبالنظر إلى نطاق ظاهره اللاجئ والعبء الذي تفرضه علي الاقتصادات الضعيفة أصلا في المنطقة دون الإقليمية، يطلب مشروع القرار إلى الأمين العام ومكتب مفوض الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن يواصل تقديم المساعدة لبلدان

في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية. ويؤكد مجددا على أهمية اللجنة وجدواها بوصفها أداة للدبلوماسية الوقائية ضمن الهيكل دون الإقليمي لتعزيز السلم والأمن.

وثمة عنصر جديد في مشروع القرار يأخذ في الاعتبار تنشيط أنشطة اللجنة، الذي تقرر في اجتماعها الرابع والأربعين المعقود في ياوندي في الفترة من ٢٩ أيار/مايو إلى ٢ حزيران/يونيه، بغية تعزيز إسهامها في تنفيذ خطة السلام. وفي الديباجة أيضاً، وكتطور آخر، يحيط علما ببدء نفاذ اتفاقية وسط أفريقيا لمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وجميع القطع والمكونات التي يمكن أن تستخدم في صنعها وإصلاحها وتركيبها، المعروفة أيضا باتفاقية كينشاسا، في ٨ آذار/مارس، وب عقد المؤتمر الثالث للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة في جنيف في الفترة من ١١ إلى ١٥ أيلول/سبتمبر.

وفي منطوق نص هذا العام، يؤكد مشروع القرار مجددا تأييده للجهود الرامية إلى تعزيز تدابير بناء الثقة المتخذة على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي بغية تخفيف حدة التوترات والنزاعات في وسط أفريقيا وتعزيز السلام والاستقرار والتنمية المستدامة في المنطقة دون الإقليمية. ويرحب باعتماد خطة العمل والجدول الزمني لأنشطة تنفيذ الاستراتيجية الإقليمية لمكافحة الإرهاب والاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في وسط أفريقيا، في الاجتماع الرابع والأربعين للجنة، المعقود في ليرفيل في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥.

كما يرحب بالتدابير التي اتخذت في الاجتماع الوزاري الرابع والأربعين المشار إليه آنفا، بغية تنشيط أنشطة اللجنة الاستشارية الدائمة، ويحيط علماً بإضفاء الطابع المؤسسي على وظيفة اللجنة بوصفها جهة التنسيق المعنية بمتابعة التوصيات المتعلقة بالمؤسسات الوطنية ذات الصلة. ويرحب أيضاً بالمبادرة التي اتخذتها الدول الأعضاء في اللجنة الاستشارية الدائمة لتطوير أوجه التعاون والتآزر مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، لا سيما لجنة

إن جهود نزع السلاح الإقليمي يجب أن تراعي السمات الخاصة بكل منطقة على النحو الواجب. ولا مجال لصيغ مفروضة أو إجراءات يمكن أن تعرض أمن أي دولة في المنطقة المعنية للخطر. والنهج العالمية والإقليمية في مجال نزع السلاح والأمن وتدابير بناء الثقة يكمل بعضها بعضا وينبغي تطبيقها بصورة متزامنة، قدر الإمكان.

إن تنفيذ تدابير إقليمية لبناء الثقة، بموافقة جميع الأطراف في المنطقة المعنية ومشاركتها، يساعد على تفادي نشوب النزاعات ومنع اندلاع الأعمال العدائية بصورة غير مرغوبة وعرضية. والدول ذات القدرة العسكرية الأكبر تتحمل مسؤولية هامة عن تحقيق الأمن الإقليمي والدولي. وفي هذا السياق، من الضروري ضمان احترام القرارات والاتفاقات والمعاهدات الإقليمية ودون الإقليمية الرامية إلى تحقيق السلام والأمن.

إن المناطق الخالية من الأسلحة النووية تمثل إسهاما فعالا في تعزيز السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والعالمي ويجب احترامها. وفي إطار الذكرى السنوية الخمسين لاعتماد معاهدة تلاتيلولكو، التي أنشأت أول منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة مكتظة بالسكان، نقر بالإسهام المهم للمناطق الخالية من الأسلحة النووية، ونؤكد مجددا دعم كوبا الثابت لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. ونرى أنه ما من مبرر لعدم الامتثال للاتفاق على عقد مؤتمر دولي بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. إن إنشاء منطقة من هذا القبيل سيكون معلما بارزا في عملية السلام في منطقة الشرق الأوسط.

وفي الختام، أود أن أشدد على الأهمية التي توليها كوبا لعمل مراكز الأمم المتحدة الإقليمية للسلام ونزع السلاح، بما في ذلك المركز الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ونرى أن الموارد الحالية محدودة وغير كافية. ونأمل أن يتواصل

وسط أفريقيا في معالجة مشاكل اللاجئين والمشردين داخليا في أراضيها. وعلاوة على ذلك، يطلب مشروع القرار إلى الأمين العام ومفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان أن يواصل تقديم دعمهما الكامل للمركز دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا لكي يؤدي عمله بشكل فعال.

ويرحب مشروع القرار بمساهمة الكاميرون في صندوق الأمم المتحدة الاستثماري للجنة، ويذكر الدول الأعضاء في اللجنة بالتزاماتها السابقة في هذا الصدد. ويشكر اللجنة الاستشارية الدائمة لجهودها في مواجهة الأخطار التي تهدد الأمن عبر الحدود في أفريقيا الوسطى. وأخيرا، يعرب عن ارتياحه للدعم الذي يقدمه الأمين العام لتنشيط اللجنة الاستشارية الدائمة، ويطلب إليه أن يواصل تقديم المساعدة الضرورية لنجاح اجتماعاتها العادية.

في الختام، أود أن أذكر اللجنة بأن مشروع القرار هذا اعتمد على مر السنين بتوافق الآراء، وآمل أن يكون الأمر كذلك هذا العام.

السيدة سانثيس رودريغيس (كوبا) (تكلمت بالاسبانية): يؤيد وفدي البيان الذي أدلى به باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/72/PV.20).

وكوبا تفخر بالانتماء إلى المنطقة التي أعلن قادتها رسميا، على نحو لم يسبق له مثيل، أنها منطقة سلام إبان مؤتمر القمة الثاني لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المعقود في هافانا، من أجل التخلص نهائيا من استخدام القوة والتهديد باستخدامها في منطقتنا. وبلدنا ملتزم بتعددية الأطراف كمبدأ أساسي في المفاوضات بشأن نزع السلاح وتحديد الأسلحة. وفي الوقت نفسه، نشدد على أهمية المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية في هذا المجال. وفي هذا السياق، نشدد على أن إعلان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقة سلام يؤكد من جديد التزام دول المنطقة بمواصلة تعزيز نزع السلاح النووي باعتباره هدفا ذا أولوية والإسهام في نزع السلاح العام والكامل من أجل تشجيع بناء الثقة بين الدول.

إن عدم تنفيذ قرار الشرق الأوسط سيؤدي بما لا يقبل الشك إلى استدامة حالة عدم الاستقرار والتوتر في المنطقة، وسيضيف إلى الإشكاليات المرتبطة بتحقيق عالمية معاهدة عدم الانتشار تعقيدات أخرى، مما يعرض نظام عدم الانتشار لتحديات وأخطار تنعكس سلباً على مصداقية المعاهدة وتحقيق عالميتها.

وأخيراً، يرى العراق أن نزع السلاح النووي لإسرائيل وانضمامها إلى معاهدة عدم الانتشار كطرف غير نووي، وإخضاع جميع منشآتها النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، شرط أساسي وضروري لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في منطقة الشرق الأوسط، وذلك طبقاً لقرار مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١). إذ أن هذه الخطوات تشكل مقدمة ضرورية يمكن أن تسهم في تخفيف التوتر في منطقة الشرق الأوسط، التي تُعدّ غير آمنة بسبب عدم التحقق من إمكانيات المنشآت الإسرائيلية ذات القدرات والأغراض العسكرية، في الوقت الذي تخضع فيه جميع المنشآت لبقية الأطراف في المنطقة لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجزائر لعرض مشروع القرار A/C.1/72/L.8.

السيد آيت عبد السلام (الجزائر) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد الجزائر تماماً البيانين اللذين أدلى بهما ممثل إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز وممثل اليمن باسم مجموعة الدول العربية (انظر A/C.1/72/PV.20).

بالنظر إلى أهمية خطة نزع السلاح والأمن الإقليمي، يود وفدي أن يغتنم الفرصة التي تتيحها هذه المناقشة المواضيعية للإدلاء بالملاحظات التالية.

لا تزال الجزائر ملتزمة بتعزيز السلام والأمن الإقليميين والدوليين، وتلك سمة دائمة لسياستها الخارجية ومبدأ أساسي

تعزيز دور هذه المراكز لصالح نزع السلاح والأمن والتنمية على المستوى الإقليمي.

السيد رضا (العراق): في البداية، أود أن أغتنم هذه المناسبة للإعراب عن تأييد وفد بلادي للبيان الذي أدلى به ممثل اليمن باسم المجموعة العربية، والبيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم الدول الأعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/72/PV.20).

يجدد وفد بلادي تأكيد أهمية المناطق الخالية من الأسلحة النووية باعتبارها ركناً أساسياً في تدابير بناء الثقة على الصعيد الإقليمي، ويمكن لها الإسهام في تعزيز عدم انتشار الأسلحة النووية، وفي تعزيز نظام عدم الانتشار النووي. ويدرك العراق أن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية خطوة من شأنها تعزيز السعي نحو نزع السلاح النووي وصون أمن البلدان المعنية، وتقرنا من الهدف الأسمى المتمثل في تحقيق السلم والأمن الدوليين والإقليميين وصونهما. وفي هذا السياق، يعرب العراق عن دعمه الكامل لإنشاء مناطق من هذا القبيل وبما يسهم في تحقيق الأهداف المنشودة والمتمثلة في إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى.

إن التطورات الحساسة والخطيرة التي تشهدها الساحة الدولية بشكل عام، ومنطقة الشرق الأوسط بشكل خاص، تفرض على المجتمع الدولي مسؤولية جماعية تتطلب العمل الحثيث للمضي قدماً في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل. وفي الوقت الذي يعرب فيه وفد العراق عن خيبة أمله إزاء الفشل في كسر التوافق بشأن الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٥، يؤكد وفد بلادي على أهمية الدور الأساسي الذي تضطلع به الأمم المتحدة والدول الثلاث الوديدة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عقد مؤتمر لإنشاء المنطقة في أقرب وقت ممكن استناداً إلى قرار الشرق الأوسط لعام ١٩٩٥ وقرار مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠.

خلال الحوار والمصالحة الوطنية بين أشقائنا وجيراننا الليبيين. ومن واجب المجتمع الدولي أن يوفر كل الوسائل السياسية والدبلوماسية الممكنة من أجل دعم وتشجيع وتعزيز التوصل إلى حل وطني شامل في ليبيا.

أما فيما يتعلق بالحالة في مالي، فقد أفضت عملية الحوار بين الأطراف المالية، بمبادرة من الجزائر، إلى الاتفاق الشامل للسلام والمصالحة في مالي بين الحكومة والأطراف المالية الأخرى. وبالنظر إلى التزامنا التام بكفالة تنفيذه، فإن بلدي ما زال يؤدي دورا رئيسيا في هذا الصدد من خلال ترؤسه للجنة متابعة الاتفاق، ويشجع المجتمع الدولي على مواصلة تقديم دعمه الذي تمس الحاجة إليه، سياسيا وماليا على السواء.

وأغتنم هذه الفرصة لكي أؤكد مجددا التزام الجزائر بدعم الشعبين الشقيقين في ليبيا ومالي، والعمل مع البلدان المجاورة الأخرى من أجل مستقبل أفضل لجميع الشعوب في المنطقة وخارجها.

ويثني الوفد الجزائري على تقرير الأمين العام بشأن تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط (A/72/320)، الذي يتضمن آراء بعض الدول الأعضاء بشأن السبل والوسائل الكفيلة بتعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط. وأغتنم هذه الفرصة لكي أشكر الدول الأعضاء التي أسهمت في تنفيذ قرار الجمعية العامة ٨٥/٧١.

ووفقا لسياسة البحر الأبيض المتوسط القائمة على مبادئ التعاون والصداقة وحسن الحوار والاحترام المتبادل، وكعهدنا في السنوات السابقة، تتشرف الجزائر بعرض مشروع القرار المعنون "تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط" (A/C.1/72/L.8)، وذلك في إطار البند ١٠٤ من جدول الأعمال، لكي تنظر فيه اللجنة الأولى والجمعية العامة خلال الدورة الثانية والسبعين. ويعول الوفد الجزائري والدول الأخرى

تسترشد به في عملها في الساحة الدولية. وعليه، فإن الجزائر ما فتئت تدعو إلى الحوار والتعاون والتضامن ضمن الأطر والسياقات التقليدية لعضويتها، وخاصة في منطقة أفريقيا ومنطقة البحر الأبيض المتوسط. وفي ذلك الصدد، رحبت الجزائر ببدء نفاذ معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا (معاهدة بليندا) في عام ٢٠٠٩ التي تمثل إسهاما مهما في تعزيز السلم والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي. ومع ذلك، لا تزال الجزائر تشعر بالقلق العميق لعدم إنشاء منطقة من هذا القبيل في الشرق الأوسط. ولذلك، نكرر التأكيد على ضرورة التعجيل بإنشائها دون مزيد من التأخير.

وفي مواجهة تدهور الحالة الأمنية في بيئتها المجاورة، حذرت الجزائر المجتمع الدولي من المخاطر المرتبطة بالانتشار غير المنظم والمنفلت لجميع أنواع الأسلحة التقليدية في منطقتي شمال أفريقيا والساحل وصلتها الوثيقة بالجماعات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار بالمخدرات والتهرب. وهذه الحالة الصعبة تثير القلق العميق، وتمثل تهديدا خطيرا للسلم والأمن والاستقرار والتنمية المستدامة في جميع البلدان في تلك المناطق، فضلا عن منطقة البحر الأبيض المتوسط. وتتسبب تلك الحالة أيضا في عواقب إنسانية واجتماعية - اقتصادية مدمرة.

وبالنظر إلى نطاق تلك العواقب، تعتقد الجزائر اعتقادا راسخا أن ضمان تقديم المساعدة الفنية والمالية من جانب البلدان المتقدمة النمو والأمم المتحدة والمنظمات الدولية سيسهم في تعزيز قدرة بلدان منطقة الساحل على مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية، ومن ثم تفكيك شبكات الاتجار المنظم بالأسلحة والجماعات الإرهابية.

والجزائر لا تدخر جهدا في توطيد الاستقرار والأمن خارج حدودها. وفيما يتعلق بالأزمة في ليبيا، لا تزال الجزائر مقتنعة تماماً بأن الحل الوحيد لتلك المسألة ذات الأهمية الحاسمة للأمن والسلام والاستقرار في المنطقة وخارجها، لن يتأتى إلا من

الشاملة المشتركة، حيث ما زالت أنشطتها النووية والصاروخية تشكل مصدرا للقلق وتقوض الأمن والاستقرار في المنطقة. كما تأمل بلادي أن ينعكس تنفيذ بنود الاتفاق النووي الإيراني وخطة العمل الشاملة المشتركة على سلوك إيران في المنطقة. وتدعم بلادي الجهود الدولية في هذا الصدد، بما في ذلك الاستراتيجية التي أعلنت عنها الولايات المتحدة لوضع حد للأنشطة الإيرانية المقوضة لأمن واستقرار المنطقة. وتحدد دولة الإمارات العربية المتحدة التأكيد على أن تقييد إيران وتنفيذها الكامل والشفاف لخطة العمل الشاملة المشتركة أمر أساسي لبناء الثقة والمصادقية في الأنشطة النووية الإيرانية.

وختاما، ندعو المجتمع الدولي إلى بذل المزيد من الجهود للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن تطوير عمل هذه اللجنة واعتماد إجراءات فعالة تسهم في تعزيز السلم والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل بيرو لعرض مشروع القرار A/C.1/72/L.51.

السيد برييتو (بيرو) (تكلم بالإسبانية): تؤيد بيرو البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/72/PV.20).

إن منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي هي في الأساس منطقة متوسطة الدخل حققت تقدما كبيرا في الحد من الفقر. لكن لا تزال ثمة تحديات ملحة مثل عدم المساواة والفقر المدقع، بالإضافة إلى مشاكل العنف وانعدام الأمن. ولمواجهة تلك التحديات، تحتاج الحكومات إلى أدوات فنية وموارد اقتصادية. وقد أهدر جزء كبير من هذه الأخيرة جراء الآثار السلبية للعنف المسلح والإنفاق المكثف على التسليح.

والتصدي لهذه الحالة يتطلب بذل جهود منسقة للنهوض بالأنشطة الرامية إلى تنفيذ تدابير بناء السلام وبناء الثقة

المشاركة في تقديم مشروع القرار على دعم جميع الدول الأعضاء لاعتماد هذا النص بتوافق الآراء.

السيدة عويضة (الإمارات العربية المتحدة): يؤيد وفد الإمارات العربية المتحدة بيان المجموعة العربية وكذلك بيان حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/72/PV.20).

تحدد دولة الإمارات التزامها بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وتؤكد على حق الدول في تطوير الاستخدام السلمي للطاقة النووية، حيث تعد دولة الإمارات نموذجا في المنطقة للاستخدام السلمي. كما تولى دولة الإمارات أهمية لإنشاء عالم خال من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل.

وعلى الرغم من وجود مناطق خالية من الأسلحة النووية في عالمنا وأهمية الأسس والمبادئ التي وضعتها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لمواجهة مشكلة الانتشار النووي، ما زالت توجد أمانا عقبات يجب التغلب عليها للتخلص التام من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى.

ومن هذا المنطلق، تؤكد بلادي على التزامها المستمر بدعم الحوار والتشاور وكافة الجهود التي تهدف إلى تحقيق تقدم في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط. كما نأمل أن يتم اتخاذ خطوات إيجابية وجادة لتنفيذ آليات ونتائج مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠، وضمان عقد المؤتمر المؤجل الخاص بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط بمشاركة جميع البلدان في المنطقة. وفي هذا الصدد، تكرر بلادي دعوتها إلى إسرائيل للانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار، حيث أنها الدولة الوحيدة في المنطقة التي لم تنضم بعد إلى هذه المعاهدة.

كما تؤكد دولة الإمارات في هذا السياق على أهمية التزام إيران وبشكل كامل بتنفيذ بنود الاتفاق النووي وخطة العمل

وفي حالة بيرو، أطلق المركز الإقليمي مشروعاً جديداً لتشجيع الشباب على المشاركة في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وكجزء من هذا المشروع، تعامل المركز مع ٨٠٠ شاب في مدينة تروخيو في شمال بيرو لتوعيتهم بخطر الأسلحة النارية. وبالمثل، وبالتعاون مع المركز الإقليمي، قامت الهيئة الوطنية لمراقبة الخدمات الأمنية والأسلحة النارية والذخيرة والمتفجرات للاستخدام المدني في بيرو بتدمير قرابة عشرة آلاف قطعة سلاح، مؤكدة على أهمية المبادرات الجارية في بيرو لتخليص المجتمعات المستضعفة من الأسلحة المصادرة والحد من خطر تحويل وجهتها وإساءة استخدامها.

إن تحديد المجالات التي ينبغي أن يركز المركز الإقليمي عمله فيها مهمة أساسية قامت بها الإدارات المختلفة للمركز بحسن تقدير، لا سيما الإدارة الحالية المسؤولة عن تخطيط وتنفيذ أنشطته في كل من ليما ونيويورك، ونحن نقدرها جميعاً.

أخيراً، ولأسباب التي ذكرتها، مرة أخرى يتشرف وفدي بعرض مشروع القرار المعنون "مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي" (A/C.1/72/L.51)، الذي سيقدم لكي تنظر فيه الجمعية العامة. وأسوة بالسنوات السابقة، فإننا نثق أنه يمكننا التعويل على الدعم القيم للوفود، لكي يتسنى اعتماده بتوافق الآراء.

السيد بيتشيزي (توغو) (تكلم بالفرنسية): تأخذ توغو الكلمة عصر اليوم بوصفها البلد المضيف لمركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا.

نود أولاً أن نشكر الأمين العام على تقريره (A/72/97)، الذي يقدم معلومات هامة عن عمل المركز. وثمة أعمال كثيرة توضح بجلاء أن المركز يقوم بعمله على أكمل وجه. ومن المهم أن نتذكر دائماً الدور الهام الذي يؤديه المركز، لا سيما في السياق الأفريقي، حيث تشكل حياة جميع أنواع الأسلحة

ونزع السلاح، إلى جانب الإجراءات الرامية إلى تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولذلك، كلفت الجمعية العامة مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بتقديم دعم كبير لمبادرات الدولة وأنشطتها في المنطقة بهدف تنفيذ تدابير السلام ونزع السلاح وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وبفضل الدعم الذي قدمه المركز الإقليمي، أحرزت دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تقدماً في بناء القدرات وتدريب الموظفين المتخصصين ووضع المعايير وتنفيذها في المجالات المتعلقة بنزع السلاح والأمن. وفي هذا السياق، نظم المركز الإقليمي هذا العام أكثر من ٦٠ فعالية تدريبية لتقديم المساعدة الفنية والقانونية دعماً لمبادرات دول المنطقة الرامية إلى تنفيذ الصكوك المتعلقة بالأسلحة التقليدية وأسلحة الدمار الشامل.

وفي سياق تنفيذ برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بجميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، والصك الدولي لتمكين الدول من الكشف عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة موثوقة بها، قدم المركز الإقليمي تدريباً فنياً لأكثر من ستمائة مسؤول في السلطات الوطنية بشأن وسم الأسلحة الصغيرة وتعقبها وإدارة مخزوناتهما وتدميرها.

وفيما يتعلق بمشاركة القطاع الخاص في الخدمات الأمنية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واصل المركز الإقليمي تنفيذ مشروع لتعزيز قدرة الحكومات على مراقبة الأسلحة الصغيرة المملوكة لشركات الأمن الخاصة. وفي سياق ذلك المشروع، قدم المركز المساعدة في تدمير أكثر من ٤٥٠ سلاحاً صغيراً ودعم الموسم الثانوي لأكثر من ٥٠٠ قطعة سلاح تملكها شركات الأمن الخاصة، بالإضافة إلى تدريب قرابة ٢٥٠ من موظفي الحكومة والعاملين بتلك الشركات.

ورغم جهود المركز الإقليمي هذه في سياق نزع السلاح الإقليمي، فإنه لا يزال يواجه تحديا ماليا. وتكرر توغو نداء الأمين العام الذي وجهه إلى الدول الأعضاء والمتبرعين لبذل جهود أكبر لتمكينه من تعزيز قدراته التشغيلية من أجل تلبية الاحتياجات المتزايدة لبلداننا. ولذلك، ندعو الدول الأعضاء إلى أن تعتمد بتوافق الآراء مشروع القرار A/C.1/72/L.39، الذي قدمته نيجيريا باسم البلدان الأفريقية، الذي يذكر فيه بالدور المهم للمركز في مجال نزع السلاح الإقليمي، ويحث الدول على الوفاء بتعهداتها لتمكينه من القيام بأنشطته.

وكبلد مضيف، تغتنم توغو هذه الفرصة لكي تؤكد من جديد دعمها للمركز. وهذا هو المكان المناسب لتهنئة حكومة توغو على جهودها المستمرة لتهيئة ظروف عمل مناسبة للمركز، بما في ذلك البنية التحتية العقارية.

وفي الختام، ترحب حكومة توغو بتعيين السيد أنسيلمي يابوري مديرا جديدا للمركز. ونحن مقتنعون بأن ذلك سيمكن المركز من تعزيز مساعده لدولنا في مجال نزع السلاح من أجل مواجهة التحديات الأمنية في المنطقة الأفريقية دون الإقليمية وكفالة تنمية السكان ورفاههم.

السيد كوسير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): يكتسي البعد الإقليمي لعمل اللجنة الأولى أهمية كبيرة بالنسبة لوفد بلدي. وعلى الصعيد الإقليمي، ومن بين الخصوم السابقين الذين أجبروا على التعرف إلى بعضهم بعضا بهدف إقامة علاقات حوار سلمية، فإن من شأن أفضل الممارسات أن تجعل ذلك أكثر وضوحا، أي الممارسات التي يرجح لها أن تلهم العمل الذي نضطلع به في إبرام الاتفاقيات المتعلقة بنزع السلاح.

ولا شك أن الاتحاد الأوروبي خير مثال على ذلك. فقد نجح في استخلاص دروس الماضي المؤلم بما يمكنه من بناء السلام الدائم عن طريق ابتكار أسلوب جديد لإدارة التباينات: الوحدة في إطار التنوع. وسواء عبر سياسة الحوار أو عن طريق التعاون مع

وتداولها بصورة غير مشروعة من قبل أطراف من غير الدول تحديات أمنية كبيرة لدولنا.

ووفقا لولايته المحددة في القرار ١٥١/٤٠ زاي، يواصل المركز بذل جهود مشجعة في مجال نزع السلاح الإقليمي. وفي العام الماضي، وبناء على طلب الدول الأفريقية، قدم المركز كالمعتاد الدعم الفني لمبادراتها لتنفيذ تدابير حاسمة تتعلق بالسلام وتحديد الأسلحة. ومن بين أمثلة أخرى، يمكننا أن نذكر الدعم المقدم لمفوضية الاتحاد الإفريقي في تنفيذ خططها لعام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وخاصة من أجل تحقيق هدف إسكات الأسلحة كليا بحلول عام ٢٠٢٠ والحد من العنف بجميع أشكاله في جميع أنحاء العالم. وكان إسهام مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا بارزا في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل من خلال تقديم المساعدة الفنية لتحسين مكافحة التداول غير المشروع للأسلحة الصغيرة.

وفيما يتعلق بتوغو، تجلّى عمله الرئيسي بوضوح في تقديم الدعم التقني لوسم الأسلحة وتسجيلها. ونظمت لموظفي الإدارة المسؤولة عن الأمن في لومي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ دورة تدريبية حول المعايير الدولية لمراقبة الأسلحة الصغيرة وأداة التقييم المتصلة بذلك.

وبالإضافة إلى ذلك، شارك المركز الإقليمي بفعالية في عمل القمة الاستثنائية للاتحاد الإفريقي بشأن الأمن البحري والسلامة والتنمية في أفريقيا، التي عقدت في لومي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦. وأسهم المركز في النقاش الناشئ حول تعزيز الأمن البحري في أفريقيا من خلال إعداد وثيقة تستعرض التحديات والصكوك الدولية المتعلقة بالسلامة البحرية في القارة، بما في ذلك التعريفات المفاهيمية ذات الصلة. ونعرب عن امتناننا للمركز لرعايته المستمرة في دعم البلدان الأفريقية.

يتعلق بوثيقة فيينا، يود وفد بلدي أن يسعى، بالتعاون مع جميع البلدان المعنية، إلى تعزيز وتحديث ذلك الصك بهدف تكييفه مع التطورات التي حدثت في العقائد والمعدات العسكرية.

وتشمل الصكوك الأخرى التي حظيت بتوافق الآراء في إطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، الاتفاقات بشأن مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل والتهديدات الشاملة وأمن الفضاء الإلكتروني وإدارة مخزونات الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها. ويواصل شركاء المنظمة في منطقة البحر الأبيض المتوسط أو الشركاء الآسيويون دراسة تلك الصكوك بتمتع بوصفها أفضل الممارسات التي يمكن تكييفها على بيئتهم الإقليمية.

وبوسع مبادرات عدم الانتشار ونزع السلاح على الصعد العالمية والإقليمية ودون الإقليمية أن تعزز بعضها بعضا إن كان القصد منها أن تكون مكاملة لغيرها من الصكوك. ويعدُّ حشد جهود المجتمع الدولي للتصدي للتهديد الذي يمثله الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة مثالا جيدا على ذلك.

وعلى الصعيد العالمي، يوفر برنامج عمل الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، إطارا عاما لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ويشجع كثيرا على التعاون على جميع المستويات. وستتولى فرنسا رئاسة المؤتمر الاستعراضي الثالث المعني ببرنامج العمل في عام ٢٠١٨، وهي ملتزمة تماما بالعمل على إنجاح المؤتمر.

والتعاون أمر أساسي أيضا على الصعيد الإقليمي نظرا لتزايد الطابع عبر الحدودي للاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ومن بين المبادرات التي تشارك فيها فرنسا: استعراض استراتيجية الاتحاد الأوروبي بشأن مكافحة الاتجار غير المشروع

البلدان الثالثة، يواصل الاتحاد الأوروبي استخدام ذلك الأسلوب لمصلحة شركائه. وتتسم أدوات التعاون التي يقترحها، وخاصة في مجال نزع السلاح، بأن له بعدا إقليميا واضحا. فعلى سبيل المثال، تشارك فرنسا بنشاط في برنامج المعونة التابع للاتحاد الأوروبي الذي يهدف إلى تعزيز دخول معاهدة تجارة الأسلحة حيز النفاذ والتعجيل بعالميتها، فضلا عن تنفيذها بصورة فعالة. ويشمل ذلك البرنامج في الوقت الحالي: السنغال، بوركينا فاسو، سيراليون، والفلبين.

وبالإضافة إلى ذلك، تواصل فرنسا - عن طريق مشاركتها الفعالة في زيادة تعزيز القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل - تشجيع تلك الدول - تشاد، النيجر، بوركينا فاسو، مالي، وموريتانيا - على تعزيز وجودها العسكري في مناطق الحدود من خلال تحسين التنسيق فيما بينها وفق تسلسل قيادي واحد. وقد ثبتت فعالية أسلوب العمل هذا في مكافحة الإرهاب فضلا عن الجهود الرامية إلى الحد من كثافة الاتجار عبر الحدود، لا سيما في الأسلحة والذخائر أو المتفجرات. وستمثل إحدى أولويات الجهات المساهمة في دعم إنشاء القوة المشتركة أيضا في أن تتوفر لها القدرة على مكافحة الأجهزة المتفجرة المرتجلة التي تتسبب في خسائر كبيرة بين السكان المدنيين وفي صفوف القوات المسلحة الوطنية أو المتعددة الجنسيات في المنطقة.

وعلى الصعيد الأوروبي، تؤيد فرنسا بقوة، شأنها شأن سائر الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وضع تدابير الشفافية وبناء الثقة بحيث تتكيف مع الموقع الجغرافي - الاستراتيجي في المنطقة. وستؤدي معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا إلى تدمير الكثير من المعدات ذات الصلة. وبلدي مصمم على عدم السماح بتآكل تلك الصكوك ويدعو إلى تنفيذها تنفيذا كاملا. وفيما يتعلق بمعاهدة السماوات المفتوحة، فإننا نحث الدول الأطراف على البحث عن حلول للخلافات الحالية بحسن نية في إطار اللجنة الاستشارية المخصصة لهذا الصك. وفيما

لقد مضت أكثر من ٢٢ سنة منذ التمديد اللانهائي لمعاهدة عدم الانتشار في العام ١٩٩٥. ومنذ ذلك العام وحتى اليوم، شاركت دولة الكويت، إلى جانب الدول العربية، في ١٣ اجتماعا للجان التحضيرية لمؤتمرات استعراض المعاهدة، بالإضافة إلى ٣ مؤتمرات استعراضية لمعاهدة عدم الانتشار، و ٢٢ اجتماعا للجنة الأولى المعنية بنزع السلاح والأمن الدولي. وبعد كل تلك المشاركات والجهود المبذولة، لا يزال نبحث في تنفيذ ما تم الاتفاق عليه في العام ١٩٩٥ من أجل إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

وعندما انظر إلى القاعة، فإنني أرى العديد من الأصدقاء والزلاء الذين يعلمون بأننا كم كنا قريبين في العام ٢٠١٠ من تحقيق خطوات محددة نحو تنفيذ ما تطمح إليه شعوبنا عندما تم إقرار خطة العمل في المؤتمر الاستعراضي، والتي نصت، من بين جملة أمور، على عقد مؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. إلا أنه وبكل أسف، فقد تعثرت تلك الجهود عندما عمدت إسرائيل إلى عرقلة انعقاد ذلك المؤتمر. إن دول الكويت ترفض رفضا قاطعا جميع الخطوات الإسرائيلية التي تهدف إلى تعطيل انعقاد مؤتمر معني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

وعندما نتحدث عن نزع السلاح الإقليمي، ولا سيما فيما يتعلق بمنطقة الشرق الأوسط، فلا بد لنا من أن نعرب عن قلقنا من استمرار إسرائيل في موقفها الراض للانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار النووي أو حتى التوقيع على اتفاق الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وذلك لتتفادى الإعلان عن عدد منشآتها النووية أو حتى السماح للوكالة الدولية بمعاينتها والتحقق منها، تلك المنشآت التي لا بد أن أصبح بعضها متهاكاً وتسبب هاجسا أمنيا وإنسانيا وبيئيا للعالم أجمع. فقد حذرنا والمجتمع الدولي من أن الحوادث النووية لا تعترف بالحدود الوطنية، بل تتعدى ذلك لتصل آثارها إلى جميع أنحاء الكرة

بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وجهود منظمة الأمن والتعاون في أوروبا الرامية لتشجيع الممارسات الجيدة والمساعدة والتعاون في هذا المجال.

وعلى الصعيد دون الإقليمي، تقدم فرنسا الدعم إلى مركز التنمية للأعمال المتعلقة بالألغام في مرحلة ما بعد النزاع وإجراءات إزالة التلوث في غرب أفريقيا في أويدا، بنن. ولهذا المركز صلات إقليمية ويدعم شركاءنا الأفارقة في تعزيز قدراتهم على تقييم مخزونات الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها، علاوة على تحسينها وإدارتها. وتهدف هذه المشاريع النموذجية التي يمكن تكرارها في بلدان أخرى في أوضاع مماثلة إلى تعزيز القدرات المؤسسية والعملية على الصعيد الوطني بدلا من أن تحل محلها.

السيد الفصام (الكويت): أود في البداية، أن أعرب عن تأييد وفد دولة الكويت لما تضمنه البيان الذي ألقاه وفد اليمن باسم مجموعة الدول العربية، وكذلك تأييدنا للبيان الذي ألقاه وفد إندونيسيا بالإنبابة عن حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/72/PV.20).

نبحث اليوم المواضيع المتعلقة باتفاقيات إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل من خلال شق نزع السلاح الإقليمي. إن إنشاء تلك المناطق الخالية من الأسلحة النووية هو أهم العناصر الرئيسية المساهمة في المضي نحو إخلاء العالم من تلك الأسلحة الفتاكة، وصولا إلى أهداف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

في الوقت الذي نؤكد فيه على موقف دولة الكويت المبدئي والثابت حول ما يتصل بقضايا نزع السلاح والأمن الدولي، فلا بد لنا أن نتوقف لنستذكر ما مررنا به سويا من تجارب، لعلنا نجد الطريق المناسب نحو تحقيق غاياتنا المشتركة نحو إخلاء العالم من الأسلحة النووية.

جنباً إلى جنب. والنهج الإقليمية لنزع السلاح تؤدي دوراً محورياً في تنفيذ الصكوك العالمية لنزع السلاح وعدم الانتشار من خلال بناء القدرات الوطنية ومبادرات التوعية والدعوة. كما أن تدابير الشفافية وبناء الثقة بين البلدان في منطقة ما أساسية لمنع تصعيد التوترات في تلك المنطقة.

ويود وفدي أن يعرب عن تقديره لمكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح وفرعه الإقليمي لنزع السلاح ومراكز الأمم المتحدة الإقليمية الثلاثة على إسهاماتها القيمة صوب نزع السلاح عالمياً وتحقيق السلم والأمن الدوليين. وتؤيد ميانمار تماماً الدور الذي تقوم به مراكز الأمم المتحدة الإقليمية الثلاثة، لا سيما المركز الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ، من خلال المساعدة التي يقدمها للدول الأعضاء في المنطقة، مركزاً على المساعدة العملية وبناء القدرات من أجل الإسهام في الجهود الوطنية والإقليمية لتحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار، وتعزيز الحوار وبناء الثقة والسلام والتوعية فيما يتعلق بنزع السلاح في المنطقة.

واعترافاً بإسهامات المركز، فإن ميانمار، إلى جانب أعضاء حركة عدم الانحياز، تؤيد دائماً مشروع القرار السنوي المعنون "مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ" وتشارك في تقديمه. وسنعمل ذلك هذا العام.

وأود أن أتطرق بإيجاز إلى الجهود الإقليمية التي تبذلها ميانمار في مجال نزع السلاح. لقد نظمت ميانمار اجتماع مائدة مستديرة على المستوى الوطني بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، بالتعاون مع مكتب شؤون نزع السلاح، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. وتبادل جميع أصحاب المصلحة الآراء بشأن الممارسات الفضلى في تنفيذ القرار بغية مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل إلى الجهات الفاعلة من غير الدول. علاوة على ذلك، وفي شباط/فبراير ٢٠١٦، نظم المركز الإقليمي حلقة عمل لبناء القدرات بشأن الأسلحة الصغيرة

الأرضية. ولنا في الحوادث النووية التي شهدناها خير برهان على ذلك.

وختاماً، تؤكد دولة الكويت على مواصلة عملها من أجل إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. كما نجدد دعوتنا، ومن خلال اللجنة الأولى، إلى الدول الثلاث الرئيسية المقدمة لمشروع القرار بشأن الشرق الأوسط الصادر عن المؤتمر الاستعراضي لعام ١٩٩٥، والذي يمثل جزءاً لا يتجزأ من اتفاق التمديد اللاتحائي لمعاهدة عدم الانتشار، إلى تحمّل مسؤولياتها في تنفيذ ذلك القرار. إن مقدمي القرار الثلاثة على يقين تام بما بذلته الكويت والدول العربية من جهود مضنية وما قدمته من تنازلات كثيرة وإبدائها مرونة دبلوماسية كبيرة خلال السنوات الـ ٧ الماضية من أجل انعقاد مؤتمر هلسنكي المؤجل.

ونتطلع إلى دور محوري للدول الـ ١٢ من خلال قيامها بالمبادرة من أجل إيجاد الطريق المناسب لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط استناداً إلى مرجعيات مؤتمر استعراض المعاهدة للأعوام ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ و ٢٠١٠.

السيد أونغ (ميانمار) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد ميانمار البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز، والبيان الذي أدلى به ممثل ماليزيا باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا (انظر A/C.1/72/PV.20).

يشكل انتشار أسلحة الدمار الشامل اليوم تهديداً للسلم والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي. وبالإضافة إلى الشواغل الأمنية، نشعر أيضاً بالجزع إزاء طائفة واسعة من العواقب الإنسانية والاجتماعية - الاقتصادية المترتبة على انتشار تلك الأسلحة.

إن الأمن والاستقرار الإقليميين أمر أساسي، لا سيما بالنسبة للبلدان النامية، حيث يمضي الأمن والاستقرار والتنمية

وكترتيب سياسي - عسكري معقد، فإن أي نظام لتحديد الأسلحة التقليدية يتطلب درجة عالية من الالتزام بمبادئه الأساسية من جانب الدول الأطراف، فضلا عن احترام قواعد ومبادئ القانون الدولي التي تشكل الركيزة الأساسية لأي نظام لتحديد الأسلحة.

وأذربيجان لم تصدق على اتفاق طشقند لعام ١٩٩٢ بشأن المبادئ والإجراءات المتعلقة بتنفيذ معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا. ومع ذلك، تطبق أذربيجان وتراعي طواعية جميع أحكام المعاهدة، وهي تعزز الشفافية من خلال المشاركة في تبادل المعلومات غير الرسمي المنتظم والترحيب بعمليات التفتيش.

تعد تدابير بناء الثقة أدوات قيمة لتعزيز الثقة المتبادلة بين الدول. وينبغي تنفيذها بطريقة تضمن حق كل دولة في الأمن المتساوي، بما يضمن ألا تمنح دولة معينة أو مجموعة من الدول نفسها مزايا على حساب الآخرين. ولا يمكن انتزاع تدابير بناء الثقة من السياق السياسي والأمني العام، خاصة حين تقع مناطق النزاع في مجال تطبيقها.

وكدولة مشاركة في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، تشارك أذربيجان بانتظام في تبادل المعلومات وتقديم التقارير واستقبال زيارات التفتيش في الموقع والتقييم والمراقبة بموجب وثيقة فيينا لعام ٢٠١١ لمنظمة الأمن والتعاون بشأن تدابير بناء الثقة والأمن، ومدونة قواعد السلوك المتعلقة بالجوانب السياسية - العسكرية للأمن، ووثيقة منظمة الأمن والتعاون بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ومبادئ منظمة الأمن والتعاون المنظمة لعمليات نقل الأسلحة التقليدية وغيرها.

وتولي أذربيجان أهمية قصوى للتنفيذ الكامل لبرنامج عمل الأمم المتحدة المعني بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه باعتباره الإطار الدولي الرئيسي لمنع هذا النوع من الاتجار

والأسلحة الخفيفة في ميانمار فيما يتعلق بصياغة الصكوك الدولية والتشريعات المحلية والأدوات المتاحة لمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وميانمار تؤيد بقوة إنشاء المناطق الإقليمية الخالية من الأسلحة النووية، التي أسهمت إسهاما كبيرا في تعزيز نزع السلاح النووي عالميا. ونرحب بنجاح المفاوضات النووية بين جمهورية إيران الإسلامية ومجموعة الدول الأوروبية الثلاث/الاتحاد الأوروبي+٣، التي تمخضت عن وضع خطة العمل الشاملة المشتركة في ١٤ تموز/يوليه ٢٠١٥. ونعتقد اعتقادا راسخا أن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا يعزز معايير نزع السلاح النووي وعدم الانتشار على الصعيد العالمي كما يعزز الجهود الدولية لتحقيق السلام والأمن. وفي هذا السياق، تؤكد ميانمار مجددا التزامها بالانخراط في حوار مع الدول الحائزة للأسلحة النووية، وتكثيف الجهود الجارية التي تبذلها جميع الأطراف لحل جميع المسائل المتعلقة، وفقا لأهداف ومبادئ معاهدة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا.

إن نزع السلاح الإقليمي يؤدي دورا هاما في نظام نزع السلاح العالمي، الذي يمثل القوة الدافعة الرئيسية لإنشاء عالم خال من الأسلحة النووية. ولذلك، فإننا ندعو جميع الدول الأعضاء إلى بذل قصارى جهدها من أجل اتخاذ تدابير بناء الثقة، بما فيها الشفافية والتعاون، لتعزيز نزع السلاح والسلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

السيد جابراييلوف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد أذربيجان البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/70/PV.20). وأود أن أدلي ببيان وطني بشأن بعض المسائل الهامة بالنسبة لبلدي.

إن نظم تحديد الأسلحة التقليدية أدوات هامة لكفالة تحقيق الاستقرار وإمكانية التنبؤ والشفافية في المجال العسكري.

الصغيرة والأسلحة الخفيفة والأسلحة التقليدية الأخرى إلى الأراضي المحتلة من بلدي.

ونحثّ جميع الدول على الامتناع عن هذه الأنشطة غير القانونية وإدانتها ومنعها، إذ أنها تنتهك السلامة الإقليمية لأذربيجان وسيادتها وتقوض آفاق السلام في منطقتنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل نيبال لعرض مشروع القرار. A/C.1/72/L.48.

السيد ثابا (نيبال) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد نيبال البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/72/PV.20).

ونيبال تقدر تقرير الأمين العام (A/72/98) عن الأنشطة التي اضطلع بها مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ. ونشكر أيضا مديري المراكز الإقليمية على إحاطاتهم الإعلامية الشاملة. ونحن نعتبر النهج العالمية والإقليمية لنزع السلاح وعدم الانتشار يكمل بعضها البعض، وينبغي تنفيذها بشكل متزامن من أجل تعزيز السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي. وعليه، فإن نيبال تدافع بقوة عن الدور الهام لنزع السلاح الإقليمي في صون السلام والأمن الدوليين.

واستكمالاً للمسارات الرسمية لنزع السلاح، يشجع وفدي المراكز الإقليمية، كمحركات للقاهرة، على تعزيز الشراكات مع النساء والشباب والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص من أجل وضع تدابير إبداعية لبناء الثقة. وقد أظهرت التجربة أن أصحاب المصلحة هؤلاء يمكن أن يضطلعوا بأدوار هامة في منع نشوب النزاعات بين البلدان ذات التطلعات العسكرية المتنافسة والمتضاربة. ويمكن للمراكز الإقليمية أيضا أن تكون مستودعات لأفضل الممارسات.

وترى نيبال أن التوعية بنزع السلاح تساعد على تغيير المواقف الأساسية للناس ومقرري السياسات فيما يتعلق بالسلام

ومكافحته والقضاء عليه، وكذلك الصك الدولي لتمكين الدول من التعرف على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة موثوق بها. وعلى الصعيد الإقليمي، نشدد على أهمية وثيقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وإسهامها المهم في معالجة هذه المشكلة في منطقة المنظمة.

إن الجهود المبذولة لكفالة تنفيذ آليات تحديد الأسلحة ونزع السلاح وتدابير بناء الثقة في جنوب القوقاز يعيقها استمرار عدوان أرمينيا على أذربيجان بشكل خطير. وبلدي في حالة حرب لم يبدأها ولكن يعمل جاهدا من أجل إنهائها. وأذربيجان تتفاعل بصورة بناءة على جميع المستويات لاستعادة سلامتها الإقليمية على أساس القواعد والمبادئ المقبولة عموما للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة والقرارات ذات الصلة لمجلس الأمن والجمعية العامة.

واحتلال أرمينيا لأراضي أذربيجان المعترف بها دوليا يشكل عقبة رئيسية أمام التنفيذ الكامل لمعاهدة القوات المسلحة التقليدية في منطقة جنوب القوقاز. وأرمينيا تنتهك بشكل صارخ المبادئ الأساسية لمعاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا بشأن عدم استخدام القوة ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي للدول ومبدأ موافقة الدولة المضيفة. وعلاوة على ذلك، تواصل أرمينيا تعزيز وجودها العسكري في الأراضي المحتلة من أذربيجان. وقد تجاوز العدد الإجمالي لقطع المعدات المعلنة وغير المعلنة المحددة بموجب المعاهدة التي تمتلكها أرمينيا والمتمركزة داخل أراضيها أو في الأراضي المحتلة من أذربيجان الحد الأقصى المسموح به بموجب المعاهدة. وإزاء هذه الخلفية، تواصل أرمينيا تضليل مجتمع الأمم المتحدة بتعمد تقديم معلومات كاذبة عن أنشطتها ومخزونها العسكري في إطار الآليات القائمة لتبادل البيانات.

وأذربيجان قد استرعت انتباه المجتمع الدولي مرارا إلى ما تقوم به أرمينيا من عمليات نقل غير مشروع للأسلحة

مجالات اهتمامها بالعمل مع المركز لتعزيز نزع السلاح وعدم الانتشار في المنطقة.

ونيبال تكرر دعوة الأمين العام للمنظمات غير الحكومية والبلدان في المنطقة وخارجها إلى تقديم التبرعات للمركز الإقليمي لكفالة استدامة أنشطته وعملياته من أجل تمكينه من الوفاء بولايته.

ونيبال، البلد المضيف للمركز الإقليمي، تقدم مشروع قرار بشأن المركز يرد في الوثيقة، A/C.1/72/L.48 لكي تنظر فيه اللجنة الأولى. وأسوة بالسنوات السابقة، فإننا على ثقة بالحصول على التأييد القيم لجميع الوفود بغية المشاركة في تقديمه على نطاق أوسع واعتماده بتوافق الآراء.

السيد تسيمباليوك (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد أوكرانيا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي أمس (انظر A/C.1/72/PV.20).

إن أوكرانيا، نصير صون السلم والأمن بأدنى مستوى ممكن من الأسلحة، بما فيها الأسلحة التقليدية، لتعترف بالدور الهام لتحديد الأسلحة التقليدية، بما في ذلك على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، وبالتالي فهي ترحب بجميع التدابير ذات الصلة المتخذة في هذا المجال. كما أن التزام أوكرانيا الثابت بتعزيز فعالية تدابير بناء الثقة لم يتغير.

وعليه، تؤيد أوكرانيا وتشارك في تقديم مشروع قرارين - "تحديد الأسلحة التقليدية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي" (A/C.1/72/L.13/Rev.1)، و "تدابير بناء الثقة في السياق الإقليمي ودون الإقليمي" (A/C.1/72/L.11)، اللذين قدمتهما باكستان.

وأوكرانيا مشارك مسؤول منذ زمن الطويل في آليات بناء الثقة لعموم أوروبا المتصلة بالحد من الأسلحة التقليدية، مثل المعاهدة المعنية بالقوات المسلحة التقليدية في أوروبا ومعاهدة

والأمن، وتدعم تحقيق مقاصد ومبادئ الأمم المتحدة. ولذلك، ينبغي للمراكز الإقليمية نشر المعلومات ووضع النماذج التوعوية للفئات العمرية المختلفة من أجل النهوض بمستوى الوعي. وبالمثل، ينبغي للمراكز الإقليمية أن تتبادل فيما بينها الدروس المستفادة من أجل محاكاة هذه الدروس في سياقاتها الجغرافية.

وفي هذا الصدد، ينبغي تعزيز المراكز الإقليمية وتزويدها بالموارد الكافية لتمكينها من الوفاء بولايتها. ويعرب وفدي عن امتنانه لجميع الدول الأعضاء وشركائها على تعاونهم المستمر. وعلى وجه الخصوص، نشيد بتوقيع الاتفاق بالأمس بين الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح ورئيس منظمة ريشوكوسي - كاي بشأن دعم أنشطة التوعية بنزع السلاح وعدم الانتشار.

وبدعم من المركز الإقليمي، وضعت حكومة نيبال منهاجا للكتب المدرسية للتوعية بالسلم ونزع السلاح للصفوف من الثامن إلى العاشر، وكذلك دورات دراسية اختيارية للصفوف من السادس إلى الثامن. ومنذ أواخر الثمانينيات من القرن الماضي، وبالشراكة مع المركز الإقليمي، نظمت نيبال اجتماعات وحوارات إقليمية في إطار عملية كاتماندو بهدف التشجيع على تعزيز الانفتاح والشفافية وتدابير بناء الثقة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وفي العام الماضي، وبدعم من المركز، نظمت نيبال في كاتماندو، اجتماع مائدة مستديرة رفيع المستوى بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وتؤكد نيبال مجددا أهمية هذه الحوارات الإقليمية، بما في ذلك من أجل تعزيز التفاهم والتعاون وبناء الثقة في مجال السلم ونزع السلاح في المنطقة وخارجها.

ونحن نقر بإسهام المركز الإقليمي من أجل تحقيق الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة، وكذلك تشجيع مشاركة المرأة في أنشطته في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. ونيبال تقدر الدعم الذي يقدمه المركز الإقليمي للدول الأعضاء من أجل بناء قدراتها وتنفيذ برامج العمل في مجالي نزع السلاح وعدم الانتشار، وتشجع الدول الأعضاء في المنطقة على تحديد

علاوة على ذلك، وبعد تعليق روسيا مشاركتها في معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا في عام ٢٠٠٧، فقد تجنبت تبادل المعلومات ومراقبة عملية التحقق، لا سيما فيما يتعلق بالحالة في المنطقة العسكرية الجنوبية لروسيا. والتكديس المزعزع للاستقرار للأفراد والمعدات العسكرية في تلك المنطقة مكن لروسيا من الغزو العسكري لجورجيا في عام ٢٠٠٨، والعدوان على أوكرانيا، الذي بدأ في عام ٢٠١٤ واستمر حتى يومنا هذا. ونتيجة لهذا النشاط العدائي، أصبحت النظم المتعلقة بتحديد الأسلحة التقليدية وتدابير بناء الثقة لا تنطبق حاليا على أراضي جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي، ولا على أوكرانيا وبعض مناطق من دونيتسك ولوهانسك الأوكرانيتين.

وعلى الرغم من الحالة الأمنية المتدهورة في منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا الناجمة عن السلوك غير الحضاري لقيادة الكرملين الحالية، ترى أوكرانيا أن الخبرة المكتسبة في منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، في ظلّ تدابير بناء الثقة، تستحق أن تولى الاهتمام المناسب، وأن وثيقة فيينا التي أنتجت قدراكبيرا من الخبرة في مجال بناء الثقة يمكن أن توفر مثالا صالحا للتطبيق في إطار ترتيبات مماثلة يجري وضعها في مناطق أخرى من العالم.

السيد نجم (البحرين): يعرب وفد بلادي، بداية، عن تأييده لما جاء في بياني المجموعة العربية وحركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/72/PV.20).

اعتمد مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديد لها لعام ١٩٩٥، في ١١ أيار/مايو ١٩٩٥، مبادئ وأهداف عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي. وحث المؤتمر على الانضمام العالمي إلى المعاهدة بوصفها معاهدة ذات أولوية عاجلة، ولا سيما الدول التي تقوم بتشغيل مرافق نووية غير خاضعة لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ومن هذا المنطلق، تؤكد مملكة البحرين

السموات المفتوحة ووثيقة فيينا بشأن تدابير بناء الثقة والأمن لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ورغم التوتر في بعض مناطق البلد والعبء المتزايد على القوات المسلحة الأوكرانية جراء العدوان العسكري الروسي، فإن أوكرانيا لا تزال تمثل لالتزاماتها في مجال تحديد الأسلحة التقليدية بموجب الصكوك الدولية المذكورة آنفا.

وأوكرانيا تؤكد مجددا على الأهمية الكبيرة التي توليها لتدابير بناء الثقة على المستوى الثنائي مع البلدان المجاورة في المناطق الحدودية، التي وُضعت وفقا لوثيقة فيينا. وحتى الآن، دخلنا في اتفاقات ثنائية في هذا المجال مع بولندا وبيلاروس وهنغاريا وسلوفاكيا ورومانيا. وإجراء عمليات التفتيش على أساس التعادل عملا بهذه الاتفاقات أكد فائدتها العملية في تعميق الثقة والعلاقات الودية والتعاون العسكري والسياسي بين البلدان المعنية. وتتسم النظم المتعلقة بتدابير بناء الثقة على المستوى بملامح جديدة بالملاحظة، منها مراقبة الأنشطة العسكرية، بدءا من المستوى التعبوي؛ وحظر إجراء تدريبات عسكرية على مستوى الكتيبة وما فوق على مسافة تتراوح من ١٠ إلى ٢٠ كيلومتر من الحدود؛ وإمكانية تطبيق تدابير بناء الثقة لا على أنشطة القوات المسلحة فحسب، بل على أنشطة وكالات الأمن والدفاع وإنفاذ القانون الأخرى كذلك؛ وإمكانية تمديد عمليات التفتيش لفترة إضافية من الوقت وتوسيعها لتشمل الوحدات على مستوى الكتيبة.

وللأسف، فإن اقتراحات أوكرانيا العديدة للدخول في اتفاق مماثل مع روسيا قبلت بالرفض من الجانب الروسي. ومن المؤسف أيضا أن الاتحاد الروسي قد أوجد حالة مستمرة من الجمود على حساب التعاون العسكري دون الإقليمي وترتيبات بناء الثقة بين الدول المطلّة على البحر الأسود، وبخاصة مجموعة العمل المعنية بالتعاون البحري في منطقة البحر الأسود وتدابير بناء الثقة والأمن في المجال البحري في البحر الأسود، اللتين تشارك فيهما أوكرانيا.

وروسيا، التي تنادي بالسلام دائما، قد اقترحت قبل ١٠ سنوات مضت الاستعاضة عن المعاهدة العتيقة للقوات المسلحة التقليدية في أوروبا - والتي تعكس فكر الكتل والمعارضين لها - بمعاهدة شاملة للأمن الأوروبي. لكن شركاءنا في القارة الأوروبية ما زالوا غير مستعدين لهذا الجهد البناء. وعوضا عن ذلك، سرّع حلف شمال الأطلسي من وتيرة توسعه الأخرق شرقا من خلال تعزيز بنيته الأساسية العسكرية بالقرب من حدود روسيا، بل إنه نشر عناصر من منظومة الدفاع العالمية المضادة للقذائف التسيارية التابعة للولايات المتحدة. والتدخل المباشر للغرب في الشؤون الداخلية لجيراننا، وتغيير الأنظمة بطرق غير دستورية، بما فيها استخدام القوة، والإصرار على التفاوض معنا من موقع قوة، كلها باتت ممارسات معتادة، تُهدر بسببها فرصة تاريخية لتحسين الحالة في أوروبا. والعواقب معروفة لنا جميعا.

وعلى الرغم من كل هذه السلبات، نعتقد أنه لا بد من حل سياسي ودبلوماسي لجميع المسائل المترامية. ولذلك، أيدنا مبادرة إطلاق حوار منظم بشأن مسائل الأمن الأوروبي في إطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وهذه صيغة يمكن أن تسهم في تخفيف التوترات واستعادة الثقة المتبادلة. وينبغي لنا البدء بالأساسيات وتنحية أي اتهامات لا أساس لها أو خطاب عدائي جانبا. إن الشروع في حوار غير ميسر على أساس المساواة في الحقوق سيمهد لإشراك خبراء عسكريين من كلا الجانبين في العملية. ومن شأن مشاركتهم أن تسمح ببدء النظر في الشواغل القائمة، ومناقشة تدابير للحيلولة دون وقوع حوادث عسكرية خطيرة، ومنها إلى البدء في صياغة تدابير ملموسة للتهدة، وفي المقام الأول في مجال الاتصال المباشر بين روسيا ومنظمة حلف شمال الأطلسي.

والمناقشات الأولية في سياق ذلك الحوار المنظم تبعث بعض الأمل. وقد رأينا مؤشرات إيجابية من الخبراء الأوروبيين خلال اجتماعاتهم مع ممثلي وزارات الدفاع، إذ باتوا يتعدون

على أهمية الاتفاقيات المحورية لإنشاء مناطق خالية من السلاح النووي وكافة أسلحة الدمار الشامل، ولا سيما في الشرق الأوسط الذي يعتبر منطقة مليئة بالتحديات التي تستلزم المضي قدما في بذل الجهود من أجل الوصول إلى منطقة شرق أوسط خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى لتحقيق السلم والأمن والاستقرار في المنطقة، والتي ستمتد آثارها إلى العالم أجمع.

تؤكد مملكة البحرين على الأهمية البالغة لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية للتصدي للأخطار الأمنية، والإنسانية والبيئية الكارثية الناتجة عن أي انفجار نووي. ولذلك، من الأهمية بمكان دخول المعاهدة حيز النفاذ وقيام الدول التي لم توقع أو تصدق عليها بعد بأن تفعل ذلك.

ونؤكد أن استمرار رفض إسرائيل الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية باعتبارها الوحيدة في الشرق الأوسط التي لم تنضم إلى المعاهدة وترفض إخضاع منشآتها النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، يحمل تهديدات أمنية وبيئية غاية في الخطورة على دول المنطقة وشعوبها. إن الاستمرار في تأخير تنفيذ الالتزام الدولي الخاص بقرار ١٩٩٥ الذي ينص على إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط يعيق التقدم في جهود منع الانتشار. ولذلك، فإننا نتطلع إلى تقدم جهود المفاوضات بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط وإنهاء المخاوف من العواقب الوخيمة لوجود تلك الأسلحة.

السيد يريماكوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إن لأوروبا مكانة خاصة بالنسبة لنا في السياق الإقليمي، ولأسباب مفهومة. إنها بيتنا المشترك، ومن غيرنا ينبغي له أن يعمل على مسائل بناء صرح يقوم على المساواة وأمن لا يتجزأ للجميع، دون انقسامات مصطنعة؟

خاصة تلك التي التقطتها بعثة رحلة المراقبة الجوية الأوكرانية، بعد فك شفرتها، على اهتمام يذكر.

ويبدو أن شركاءنا الغربيين يفضلون التزام الصمت إزاء هذه المسألة. ولأن الاتهامات التي ليس لها ما يبررها ضد روسيا قد استمرت، فقد نظمنا على هامش المنتدى في فيينا عرضا حول نتائج نسخ الصور الفوتوغرافية بعد فك شفرتها. وقورنت تلك الصور بمواد مماثلة حصلنا عليها قبل سنة، فكانت دليلا وقائعا دحض جميع الادعاءات الغربية.

ختاما، هكذا باءت محاولة أخرى مخزية لإثارة حالة من المستيريا المناوئة لروسيا بالفشل الذريع. ويؤسفنا أن يتصرف شركاؤنا الغربيون كأطفال طائشين وأن يواصلوا مطاردتهم لساحرات من صنع خيالهم في حين أن تهديدات حقيقية من جهة مختلفة تماما ما زالت تطرق أبواب دارهم الهشة بقوة منذ وقت طويل.

السيدة إماندزه (جورجيا) (تكلمت بالإنكليزية): تؤيد جورجيا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي في وقت سابق (انظر A/C.1/72/PV.20). وأود أن أدلي ببعض الملاحظات الموجزة بصفتي الوطنية.

تود جورجيا أن تعرب عن امتنانها للاتحاد الأوروبي على مساهمته المالية في مشروع التجريد من السلاح الجاري تنفيذه في بلادي للتخلص من ٤٦١ طن من فائض الذخيرة لديها والذي تتولى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تنفيذه، كما ذكر في بيان الاتحاد الأوروبي أمس. وفي ضوء المسؤولية الناشئة عن التزامنا ببرنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، ووثيقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، نشارك مشاركة كاملة في آليات تبادل المعلومات ذات الصلة، وأحرزنا تقدما كبيرا بالفعل

عن موقف توجيه الاتهامات التي لا أساس لها إلى روسيا ويبدو استعدادا واضحا للتفاعل. وسيكون من المهم تعزيز هذا التوجه نحو تطبيع العلاقات، بما في ذلك في المجال العسكري، بجهود مشتركة. ومنتدى التعاون الأمني لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا قد يكون منبرا مثاليا للنهوض بالحوار. غير أن قدراته قد أضعفتها الإجراءات التي تتخذها منظمة حلف شمال الأطلسي من جانب واحد، حيث أوقفت التعاون العسكري مع روسيا ومحاولات بعض البلدان للإبقاء على الخطاب المناهض لروسيا بأي ثمن لا تساعد على استعادة البيئة التعاونية. وإبان رئاستنا لمنتدى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في الفترة من نيسان/أبريل إلى آب/أغسطس، بذلنا قصارى جهدنا للإسهام في تطبيع الوضع. وركز وفدنا على المسائل ذات الاهتمام المشترك لجميع الدول، مثل مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وضوابط تصدير الأسلحة، وتبادل الخبرات بشأن التخلص من الذخائر التقليدية، وتنفيذ الاتفاقات الثنائية بشأن الوقاية من الحوادث في الجو والبحر.

ما زالت هناك مسألتان في غاية الأهمية أود أن أتناولهما في بياني، ولذلك ألتبس تفهم اللجنة.

إن معاهدة السماوات المفتوحة تبقى أحد التدابير الهامة لبناء الثقة. بيد أنه عقب الانقلاب الذي شهدته كييف، وُجّهت بعض الاتهامات التي لا أساس لها من الصحة تماما إلى روسيا فيما يتعلق بتعزيزات مزعومة للقوات المسلحة بالقرب من حدودها مع أوكرانيا. وكبرهان غير مسبوق على شفافية، أتحنا الفرصة لجميع المهتمين من الدول الأطراف في معاهدة السماوات المفتوحة للقيام بحوالي ٢٠ رحلة جوية للمراقبة في المنطقة. وفي آذار/مارس ٢٠١٤، وبناء على طلب من سلطات كييف، سمحت روسيا ببعثة مراقبة استثنائية إضافية. ويثبت تلك الرحلات بوضوح أنه لا أساس في واقع الأمر لأي من الادعاءات ضد روسيا. مع ذلك، ولسبب ما، لم تحصل الصور،

ويشير إجمالي النفقات العسكرية المجمعة في بلدان الشرق الأوسط في عام ٢٠١٦ إلى زيادة بنسبة ١٩ في المائة مقارنة بعام ٢٠٠٧، وأن ٢٥ في المائة تقريبا من تجارة الأسلحة العالمية يتجه إلى منطقة الشرق الأوسط، مما يبين كم هو خطير ومفزع ذلك الإنفاق العسكري المتزايد في الشرق الأوسط، وإلى جانب النفقات العسكرية الكبيرة للنظام الإسرائيلي، تعزى هذه الحالة أيضا إلى الزيادة الضخمة في الإنفاق العسكري لاثنتين من دول الخليج الفارسي، وهما إلى جانب إسرائيل من بين ١٥ دولة كانت هي الأعلى من حيث الإنفاق العسكري في العالم في عام ٢٠١٦. وعلى سبيل المثال، فإن الزيادة الكبيرة في مشتريات الأسلحة لدولة خليجية معينة غنية بالنفط قد ساعدت على زيادة مبيعات الأسلحة عالميا بنسبة تزيد على ١٠ في المائة في عام ٢٠١٥ ووضعت ذلك البلد على رأس قائمة أكبر البلدان المستوردة للأسلحة في العالم. وفي عام ٢٠١٧، وقّع ذلك البلد صفقة أسلحة بقيمة ١١٠ بلايين دولار مع الولايات المتحدة، بالإضافة إلى التوقيع في السابق مع نفس البلد على صفقة أسلحة بقيمة ٣٥٠ بليون دولار على مدى ١٠ سنوات. وقد زاد ذلك البلد من إنفاقه العسكري عاما بعد عام منذ عام ٢٠٠٢.

والمثال التالي دولة خليجية أخرى غنية بالنفط، هي ثالث أكبر بلد مستورد للأسلحة على مستوى العالم خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٦. وهذا البلد الأقل من حيث الكثافة السكانية، قد رسم لنفسه على مر السنين سياسة خارجية صلفة وعدوانية إذ يسعى إلى استعراض القوة من خلال التدخل عسكريا في بلدان مختلفة، حتى إنه إنشأ قاعدة عسكرية في أفريقيا. وفي المتوسط، يعد ذلك البلد خامس أكبر مستورد للأسلحة في العالم خلال الـ ٢٠ عاما الماضية، وهو وجهة ١٩ في المائة من جميع صادرات الولايات المتحدة من الأسلحة. وفي السنوات الأخيرة، استخدمت هاتان الدولتان الغنيتان بالنفط في الخليج الفارسي الكثير من أسلحتهما لنشر الموت والدمار في اليمن.

في تحسين مراقبتنا للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة خلال السنوات القليلة الماضية.

وفي الوقت نفسه، ينبغي لي أن أوضح أن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتراكمها المفرط لا يزالان مثار قلق في منطقتي أبحازيا وجنوب أوسيتيا/تسخينفالي الجورجيتين، الواقعتين تحت الاحتلال العسكري الأجنبي غير المشروع حاليا. وفي واقع الأمر، ويعيدا عن مسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، فإن هاتين المنطقتين يطغى عليهما الطابع العسكري الكثيف نظرا لنشر عدد يصل إلى ٦٠٠٠ من أفراد القوات المسلحة الروسية وجهاز الأمن الاتحادي التابع للاتحاد الروسي، إلى جانب مجموعة متنوعة من الأسلحة الهجومية المتطورة هناك. وهياكل ومواقع عمليات النشر هذه تتجاوز أي أهداف دفاعية وتعمق الجهود الرامية إلى حل النزاع بالطرق السلمية وتسعى إلى زعزعة استقرار المنطقة.

السيد الحبيب (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): ما زال الشرق الأوسط يمثل أحد أكثر المناطق اضطرابا في العالم. وعلى الرغم من جميع المصادر الجديدة لانعدام الأمن التي ظهرت في المنطقة، فإن أول التهديدات الأمنية للمنطقة وأقدمها وأكثرها إلحاحا ما زال ينبع من استراتيجيات النظام الإسرائيلي القائمة على التوسع والتدخل وسياساته العدوانية الحربية وممارساته الوحشية. وإسرائيل هي الدولة الوحيدة في المنطقة الحائزة للأسلحة النووية ولا تخضع مرافقها وأنشطتها النووية لنظام الضمانات، في حين تواصل بوقاحة رفض النداءات الدولية للانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ولا تزال أسلحتها النووية هي العقبة الرئيسية أمام المطالبة الدولية الطويلة الأمد بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وبالإضافة إلى ذلك، تمتلك إسرائيل أسلحة دمار شامل أخرى، وترفض بتصلب النداءات الدولية للانضمام إلى الصكوك الدولية التي تحظر تلك الأسلحة.

في سورية، بما في ذلك تدمير مدارس للصم والبكم في الرقة وغيرها.

نستغرب ما ورد في بيان ممثلة الاتحاد الأوروبي الذي زود العديد من الدول الأعضاء فيه الجماعات الإرهابية المسلحة، وبالأخص تنظيمي داعش وجبهة النصرة الإرهابيين والجماعات الإرهابية المرتبطة بهما، بجميع أنواع الأسلحة والذخائر والمعدات والخبرات والمعلومات، إضافة إلى تزويدها بمواد كيميائية سامة لكي تستخدمها في بلادي. لقد أضحت مطارات بعض دول الاتحاد الأوروبي مركزا هاما وأساسيا لتزويد الجماعات الإرهابية المسلحة المتواجدة على أراضي الجمهورية العربية السورية بالأسلحة والذخائر والمعدات، إضافة إلى أن العديد من دول الاتحاد الأوروبي تقوم ببيع وتهريب الأسلحة إلى الجماعات الإرهابية المسلحة المتواجدة في منطقتنا.

ختاما، قالت ممثلة الاتحاد الأوروبي إن الحرب المستمرة في سورية قد تسببت في معاناة غير مقبولة لملايين السوريين. ونحن نقول لها إن الحرب الإرهابية على سورية، التي يعرف الجميع أن العديد من الدول الأوروبية، وبالأخص دول الاتحاد بما فيها الدائمة العضوية في مجلس الأمن، متورطة بشكل كامل في هذه الحرب الإرهابية على بلادي وتدعمها بكل السبل الممكنة وهي المسؤولة عن معاناة ملايين المواطنين السوريين. وأود أن أذكرها بأن الإجراءات القسرية الأحادية الجانب التي يفرضها الاتحاد الأوروبي على بلادي هي المسؤول الرئيسي عن معاناة الملايين الذين تحدثت عنهم ممثلة الاتحاد الأوروبي بصلافة.

السيد بيبي سو أونغ (ميانمار) (تكلم بالإنكليزية): طلبت الكلمة ردا على البيان الذي أدلى به زميلي من وفد بنغلاديش. يجب أن تكون مداولاتنا هنا موضوعية وبناءة ومفيدة في إيجاد حلول لتحدياتنا المشتركة. إن الحالة الإنسانية على الحدود لا علاقة لها بمسائل التسليح ونزع السلاح التي نسعى جاهدين للتصدي لها في عمل اللجنة. وأود أن أبلغ اللجنة

ومن أجل استعادة الأمن والاستقرار في المنطقة، سيكون من الأهمية بمكان إزالة ما لدى إسرائيل من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، وضمنان انضمامها إلى الصكوك الدولية المتعددة الأطراف المختلفة ذات الصلة، بما في ذلك لأجل إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. ولا بد أيضا من تخفيض حاد للنفقات العسكرية وواردات إسرائيل وبعض دول الخليج الفارسي من الأسلحة. سينشر النص الكامل لبياننا على بوابة الخدمات الموفرة للورق (PaperSmart).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بذلك نكون قد استمعنا إلى المتكلم الأخير في إطار مجموعة نزع السلاح والأمن الإقليميين. أعطي الكلمة الآن لأولئك الذين طلبوا ممارسة حق الرد. وفي هذا الصدد، أود أن أذكر جميع الوفود بأن البيان الأول مدته عشر دقائق وتقتصر مدة البيان الثاني على خمس دقائق.

السيد حلاق (الجمهورية العربية السورية): لقد امتهن ممثلو الاتحاد الأوروبي في بياناتهم الكذب والنفاق. وكما أشرنا في السابق، فهم يوجهون الاتهامات الكاذبة إلى كل من لا يكون تابعا لهم. وفي إطار البند قيد المناقشة في اللجنة الآن، أدلت المراقبة عن الاتحاد الأوروبي ببيان (انظر A/C.1/72/PV.20)، حاولت فيه الاستخفاف بذكاء الحاضرين في محاولة يائسة لإخفاء تورط العديد من دول الاتحاد الأوروبي في الحرب الإرهابية على بلادي.

إن ما ورد في بيان ممثلة الاتحاد الأوروبي هو جزء من موقف وسياسات حلف الناتو والاتحاد الأوروبي. تلك السياسات القائمة على أساس تدمير البنى التحتية في بلادي ومساعدة الجماعات الإرهابية المسلحة بكافة أنواع المساعدة المباشرة وغير المباشرة، إضافة إلى مهاجمة قواعد الجيش العربي السوري وحلفائه الذين يقتلون إرهابيين، علاوة على قتل الآلاف من المدنيين

المنتظمة لوقف إطلاق النار. إننا ندعو أذربيجان إلى نبد العنف والالتزام بتنفيذ المقترحات الرامية إلى إيجاد حل سلمي للنزاع. إن شعب ناغورنو كاراباخ قد مارس حقه في تقرير المصير قبل أكثر من ٢٥ عاماً، وإن جيلاً كاملاً قد ترعرع بلا هيمنة أجنبية.

إن جمهورية أرمينيا ستواصل بذل جهودها من أجل التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع، جنباً إلى جنب مع الرئيسين المشاركين لمجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، التي تبقى هي الصيغة الوحيدة المفوضة بالوساطة لإيجاد حل للنزاع.

السيد يريماكوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): ما زلنا نسمع اتهامات غريبة مفادها أن روسيا، كما يُزعم، لا تفي باتفاقات مينسك بشأن إيجاد تسوية للحرب الأهلية في أوكرانيا. وتهيئاً لدينا انطباع بأن البعض يقرأ ببساطة من أوراق قديمة مجمدة للغاية دون أن يفهم ما تتحدث عنه. هنا في اللجنة الأولى ١٩٠ دولة عضو، دعونا نحاول فهم ما نتحدث عنه.

أولاً، الحقائق المجردة، دون أي أحكام سياسية. في فبراير/شباط ٢٠١٤، وقع انقلاب مسلح مناهض للدستور في أوكرانيا، ساندته الولايات المتحدة ودول أعضاء في الاتحاد الأوروبي. وجميع السلطات القائمة في أوكرانيا أزيلت بالقوة. والدولة السابقة كفت عن الوجود أساساً، والآن، يعيش البلد في حرب أهلية. ومن الواضح أن أوكرانيا السابقة لن تعود أبداً. وبغية وقف الحرب بين الأشقاء في أوكرانيا، وقعت في مينسك اتفاقات شاملة بين السلطات الحالية في كييف وتلك التي لا تتفق معها، وهي سلطات منطقة دونباس. وينبغي أن نشير إلى أن الولايات المتحدة لا علاقة لها باتفاقات مينسك، وكذلك الاتحاد الأوروبي ككيان.

لا يوجد سوى صنفان من الناس الذين يدعون أن روسيا لا تنفذ اتفاقات مينسك. المجموعة الأولى تضم أولئك السادة الذين لم يقرأ أحدهم في واقع الأمر نص اتفاقات مينسك وبالتالي فهم ليسوا على دراية بها. لذلك، عندما يتحدثون عنها

بأن حكومة ميانمار تسخر جميع الموارد والوسائل الممكنة لمعالجة الحالة الإنسانية على الحدود. وتقوم مؤسسة يونيون إنتربرايز للمساعدة الإنسانية وإعادة التوطين والتنمية في راخين بعملها على قدم وساق. وسنواصل العمل مع جيراننا والشركاء الإقليميين والدوليين بحسن نية لمعالجة المشاكل الإنسانية على الحدود.

السيد مارغريان (أرمينيا) (تكلم بالإنكليزية): طلبت الكلمة للرد على البيان الذي أدلى به وفد أذربيجان، الذي وجه فيه بعض الاتهامات فيما يتعلق بأرمينيا. وكالمعتاد، فإن الوفد الأذربيجاني مرة أخرى يقلب الحقيقة رأساً على عقب في محاولة لخداع المجتمع الدولي، سواء فيما يتعلق بالنزاع في ناغورنو كاراباخ أو فيما يخص المسائل المتعلقة بنزع السلاح والأمن الإقليمي. وتحدث ممثل أذربيجان عن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وأنشطتها في إطار المنظمة، وتغاضى بطريقة ما عن أهمية الالتزام بالاتفاقات التي تم التوصل إليها تحت رئاسة مجموعة مينسك في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وهي الهيئة الوحيدة المفوضة دولياً بالوساطة في نزاع ناغورنو كاراباخ. وفيما يتعلق بتسوية ذلك النزاع، أغفلت أذربيجان ذكر مبدأي المساواة في الحقوق بين الشعوب والحق في تقرير المصير اللذين يشكلان، إلى جانب مبادئ أخرى، جوهر المقترحات التي طرحتها وساطة الرئيسين المشاركين، والتي تواصل أذربيجان تجاهلها.

إن الاستخدام الممنهج للصور المخيفة وقذائف المدفعية الثقيلة يوضح للمجتمع الدولي بشكل لا لبس فيه السبب الذي دعا القيادة الأذربيجانية إلى رفض إنشاء أي آلية للتحقيق في انتهاكات وقف إطلاق النار على الحدود. وأشار الممثل الأذربيجاني إلى تدابير بناء الثقة، ولم يقدم مرة أخرى أي تفسير معقول للسبب الذي يحمل أذربيجان على الاستمرار في رفض أي تدابير لبناء الثقة بينها وبين ناغورنو كاراباخ. وإزاء خلفية الأعمال العدائية على حدود ناغورنو كاراباخ، من غير المقبول السماح لأذربيجان أن تواصل ممارستها الحالية في الانتهاكات

ويمكن أن ينظر فيه أعضاء اللجنة. وليسوا مضطرين للاقتباس من كلامي في هذا الشأن. فهذا هو رأي شركائنا الغربيين.

وفضلاً عن ذلك، أشار ممثل كييف، الذي تكلم في وقت سابق، لسبب ما، إلى احتمال قيام روسيا بعمل من أعمال العدوان ضد جورجيا. وينبغي أن أشير إلى أنه قد مضى بعض الوقت منذ أن قال شركاؤنا الجورجيون شيئاً عن ذلك. ولدينا انطباع بأن هذا نوع من أنواع الوعي الانتقائي. ومن الحقائق غير القابلة للنقاش أن القوات الجورجية قامت، في ٨ آب/أغسطس ٢٠٠٨، بموجب مرسوم من رئيس جورجيا آنذاك، ميخائيل ساكاشفيلي، بقتل ١٢ روسيا من بناء السلام على خط ترسيم الحدود مع أوسيتيا الجنوبية، وشرعت في إبادة السكان المدنيين في أوسيتيا الجنوبية. وحتى في تلك الحالة، أبدت روسيا صبراً لم يسبق له مثيل، وانتظرت لمدة يومين ليقيم كبار الديمقراطيون وبناء السلام من الغرب بوقف المذبحة في أوسيتيا الجنوبية. إلا أنه لم يتخذ أي إجراء. ولذلك اضطرت روسيا للتدخل، وأجبرنا ساكاشفيلي على استعادة السلام. ولذلك، فإننا لا نفهم كيف يمكن قول مثل هذه الأمور عن روسيا. وبالمناسبة، فإننا جميعاً نعلم ما حدث لسكاشفيلي في وقت لاحق. فقد أعلن في وطنه الأم جورجيا أنه مجرم متابع بتهمة وجعها له الدولة، وهو الآن محتبئ في أوكرانيا بدعم من أصدقائنا الأمريكيين، حيث يقوم بالعديد من الأمور المثيرة للاهتمام.

وهناك بعض الأشخاص الغرباء الجالسين هنا وراء بعض لوحات أسماء البلدان. وربما يكون من المقبول أن يخدع الناس بعضهم البعض في عواصمهم، لكن هذه هي الأمم المتحدة. والقواعد هنا مختلفة تماماً. فهنا يجتمع أشخاص محترمون، أشخاص اعتادوا على أن يكونوا مسؤولين عن كل كلمة ينطقون بها. وما يجري هنا بصراحة مثير للاشمئزاز. إننا جميعاً أشخاص بالغون ومتعلمون، وعندما يبدأ الناس في التفوه بكلام فارغ يمكن دحض ذلك علناً على الفور بالوثائق والوقائع، إنه أمر مشين.

هنا، فهم مجرد رؤوس فارغة لا تفقه ما تقول. وإذا كانوا قد درسوا اتفاقات مينسك، لكانوا قد علموا أن روسيا ليست طرفاً في الاتفاقات ولم يرد ذكرها فيها ولو مرة واحدة.

ولكن في الحالة الثانية، يزداد الأمر تعقيداً، وعلينا أن نفترض أن هؤلاء الملقبين بالسادة المحترمين يحاولون عمداً خداعنا جميعاً. وعلى نحو ما ندرك جميعاً، فما من صيغة تجعل هؤلاء السادة يبدون شرفاء. ومن المؤسف أنه للسنة الثانية على التوالي تنحدر بعض الوفود علناً إلى هذا الحد. وبما أن هذا الاقتراح الذي لا أساس له من الصحة قد أثير أكثر من مرة، فلنر ما تنص عليه اتفاقات مينسك فعلياً حتى يتسنى للجميع فهمها بصورة نهائية.

إن اتفاقات مينسك هي مجموعة من التدابير التي تم الاتفاق عليها في ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٥، ودعمها إعلان أصدره قادة روسيا، وفرنسا، وألمانيا، وأوكرانيا. وجميع الوثائق متاحة بالبحر. وتنص الاتفاقات نفسها بوضوح على أن سلطات كييف ملزمة، أولاً، بإخلاء المواجهة المسلحة وإزالة الأسلحة الثقيلة على مسافة ٥٠ كيلومتراً من خط التماس. ووفقاً للاتفاق مع منطقة دونباس، ينبغي أن تقوم بإعداد دستور جديد من شأنه أن يكرس المركز الخاص لدونباس، والاتفاق على إجراء الانتخابات المحلية مع دونيتسك ولوهانسك، وسن قانون للعفو الشامل وتنفيذه، واستعادة الأمن المادي والسياسي والاقتصادي الكامل وغير المشروط لكل مقيم في منطقة دونباس. ونعلم جميعاً أن كييف لم تف بأي من تلك الالتزامات حتى الآن.

وبالنسبة لروسيا، لا يمكن تنفيذ اتفاقات مينسك لأنه لا علاقة مباشرة لأي من أحكامها بروسيا. وبالطبع لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تسحب روسيا قواتها من الأراضي الأوكرانية لأنها لم ترسل أي قوات هناك. ولو أنها فعلت ذلك فإنني على ثقة - والجميع هنا يدرك ذلك - بأن مسألة النزاع الداخلي في أوكرانيا كانت ستحل في غضون بضعة أيام، وبالمناسبة، فإن ذلك ليس رأي روسيا بل رأي خبراء غربيين،

ولدي بعض التعليقات على معاهدة السماوات المفتوحة، التي ذكرها زميلي الروسي. تحترم الولايات المتحدة الالتزامات الواردة في معاهدة السماوات المفتوحة وستواصل تقيدها الكامل بها، ولا تزال على استعداد لتسوية المسائل المتعلقة بتنفيذها. وقد أثارت الولايات المتحدة والدول الأخرى الأطراف في المعاهدة مرارا وتكرارا مخاوف بشأن امتثال روسيا لالتزاماتها بموجب المعاهدة لعدة سنوات. وقد وثقت الولايات المتحدة شواغلها علنا منذ عام ٢٠٠٤، في تقريرنا السنوي إلى الكونغرس عن الامتثال لترتيبات تحديد الأسلحة وعدم الانتشار ونزع السلاح. وفي حزيران/يونيه، أبلغت الولايات المتحدة اللجنة الاستشارية للسماوات المفتوحة، وهي الهيئة التنفيذية المؤلفة من ممثلين عن جميع الدول الأعضاء في المعاهدة، بما في ذلك روسيا، أننا حددنا رسميا أن روسيا تنتهك الالتزامات الواردة في معاهدة السماوات المفتوحة. وبعد محاولات متكررة فاشلة لإشراك موسكو دبلوماسيا، على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف عن طريق اللجنة الاستشارية والمنتيات ذات الصلة في فيينا، قررنا اتخاذ بعض التدابير المسؤولة ردا على عدم امتثال روسيا، ولن نسمح بعد الآن ببعض أوجه المرونة في تنفيذ النوايا الحسنة التي شملنا بها روسيا.

ومنذ أن بات واضحا أن الولايات المتحدة سوف تأخذ مأخذ الجد انتهاكات روسيا لمعاهدة السماوات المفتوحة والشواغل المتعلقة بالامتثال للمعاهدة، سعت روسيا بشكل خطير إلى اصطناع مسائل أثناء الرحلات الجوية، فرفعت بذلك التحديات المتعلقة بالتنفيذ إلى مستوى الشواغل المتعلقة بالامتثال. وأي اتهامات بأن الولايات المتحدة لا تمتثل امتثالا تاما لالتزاماتها بموجب معاهدة السماوات المفتوحة هي ببساطة غير صحيحة.

والنقطة الأخيرة التي سأعرض لها هي أنه يبدو أن روسيا منشغلة جدا بأمر جيرانها. ويجب أن تتوقف عن التدخل في شؤون جيرانها.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أخذ الكلمة لممارسة حقي في الرد على التعليقات التي ذكرها زميلي ممثل الاتحاد الروسي. إنه ممتع، ولكن ما يثير الاهتمام هو أنه بدأ بالقول إننا بحاجة إلى تجنب جميع هذه الاتهامات التي لا أساس لها من الصحة، ثم قدم سلسلة بأكملها من الاتهامات التي لا أساس لها من الصحة. وأود أن أتطرق لبعض منها.

أولا، لقد قال إن منظمة حلف شمال الأطلسي قد علقت تعاونها مع روسيا. وكما يعرف الكثير من أعضاء اللجنة، فقد قامت منظمة حلف شمال الأطلسي عام ٢٠١٤ بتعليق جميع أوجه التعاون العملي مع روسيا ردا على ما تقوم به من أعمال عدوانية في أوكرانيا. وقد أوضحنا أننا نواصل السعي إلى إقامة علاقة بناءة مع روسيا، ولكن التحسن في علاقات التحالف مع روسيا سيكون مشروطا بحدوث تغيير واضح وبناء في ردود الفعل الروسية، تغيير يظهر الامتثال للقانون الدولي والتزامات روسيا الدولية.

وفيما يتعلق بالادعاء بشأن توسيع العضوية في منظمة حلف شمال الأطلسي - وهذه حقيقة - فكل بلد ينضم إلى المنظمة يتعهد بالوفاء بمبادئها وسياساتها، التي تتضمن التزاما ألا يسعى التحالف إلى المواجهة وألا يشكل أي تهديد لروسيا، على نحو ما أكدنا في مؤتمر قمة وارسو، وهو ما يعرفه زميلي جيدا. وكما يعلم أيضا، فإن توسيع العضوية في منظمة حلف شمال الأطلسي ليس موجها ضد روسيا. فلكل دولة ذات سيادة الحق في اختيار ترتيباتها الأمنية. وهذا مبدأ أساسي للأمن الأوروبي، وهو مبدأ تشاركه روسيا أيضا وينبغي أن تحترمه. وما برحت سياسة الباب المفتوح التي تتبعها منظمة حلف شمال الأطلسي تحقق نجاحا تاريخيا، وقد قامت، إلى جانب توسيع الاتحاد الأوروبي، بنشر الاستقرار والرخاء في أوروبا منذ سقوط جدار برلين.

السيد كازي (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): لقد أحطنا علما بحق الرد الذي مارسه ممثل ميانمار. ولقد سبق أن رد وفد ميانمار أيضا على البيانات التي أدلينا بها في إطار ممارسته لحق الرد. ولم نأخذ الكلمة للقيام بالمزيد من الرد، بيد أننا ندرك أنه نظرا لأن العديد من النقاط التي طُرحت كذلك، لم يرد وفد بلدي عليها، فإن المعلومات المضللة تنتشر على نحو متزايد داخل المجتمع الدولي.

وأود أن أوضح تماما أن الحالة في ولاية راخين بميانمار أبعد ما تكون عن الاستقرار. وقد سمعنا توا من أحد عناصر المجتمع المدني الفاعلة، في مناسبة جانبية نظمها وفد بلدنا في غرفة الاجتماعات ٧ أن آلاف الروهينغا ما زالوا يخوضون مياه النهر من أجل العبور إلى بنغلاديش. ومن بين الأسباب التي أجبرتهم على القيام بذلك هو الافتقار الشديد إلى المساعدة الإنسانية التي تقدم لهم. وبالتالي، فإن القول بأن ثمة اهتمام يُولى للحالة الإنسانية على الحدود أو أنه يجري التعامل معها، ربما هو مرة أخرى بمثابة استهزاء بالحقيقة.

وقد أحطنا علما بالقرار الذي يشكل آلية مؤسسة الاتحاد للمساعدة الإنسانية وإعادة التوطين والتنمية في ولاية راخين، والتي يفترض أن تعالج المساعدة الإنسانية وإعادة التوطين والمسائل الأخرى ذات الصلة. وقد أنشئت الآلية بعد أن أعلن عنها بخمسة أيام. ومع ذلك، فعندما ننظر إلى الاختصاصات المسندة إلى الآلية، نرى أنها تغفل بوضوح كامل مسألة إعادة الأشخاص المشردين قسرا من الروهينغا الموجودين في بنغلاديش.

والآن، كيف لا تكون المسائل الإنسانية هي موضع التركيز الرئيسي للجنة. إن ما حاولنا أن نقوله في بياننا هو مجرد تذكير الدول الأعضاء المعنية والمسؤولة بضرورة الحد من عمليات نقل الأسلحة إلى القوات العسكرية في ميانمار أو إعادة النظر فيها. وهناك شبه توافق في الآراء على أن قوات الأمن في ميانمار ما برحت تلجأ إلى استخدام القوة المفرطة والعشوائية، بما في

وبالنسبة للتعليق بأن روسيا لم ترسل أي قوات إلى أوكرانيا، يتعذر على الاعتقاد بأي أسمع ذلك. ومن المؤكد أن جميع أولئك الرجال الخضر الصغار الذين سببوا ذلك الدمار في أوكرانيا لم يجيئوا توا من العدم. وأود فقط أن أؤكد لممثل الاتحاد الروسي أنه لا الولايات المتحدة أو حلفاؤها هم من يتدخل في الأراضي الخاضعة لسيادة أوكرانيا؛ إن الاتحاد الروسي هو ما برح يفعل ذلك.

السيد جبرائيلوف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): أجد نفسي مضطرا لأخذ الكلمة مرة أخرى كي أرفض الاتهامات العارية تماما من الصحة التي وجهها ممثل أرمينيا ضد بلدي، وللدرد على تكهناته بشأن المسائل التي تشكل جزءا من عملية التفاوض.

أولا أنا متأكد من أن الجميع هنا يشعرون بالحيرة إزاء سماع إدانات استعمال القوة من جانب بلد استخدم القوة لاحتلال أراضي أذربيجان، وكان سلوكه المدمر هو السبب الرئيسي للمأزق الحالي في المفاوضات. إن أرمينيا تنتهك بشكل صارخ التزاماتها القانونية الدولية باستخدام القوة العسكرية لاحتلال أراضي أذربيجان، والقيام بالتطهير العرقي هناك وإنشاء كيان انفصالي تابع لها في الأراضي المحتلة، على أساس الانتماء الإثني.

ثانيا، فيما يتعلق بالدعوات المتكررة بشأن تدابير بناء الثقة مع أذربيجان، على أرمينيا أن تثبت أولا بالفعل التزامها بتسوية النزاع عن طريق التفاوض واحترام القانون الدولي بسحب قواتها المسلحة من أراضي أذربيجان المحتلة، مما يمهد الطريق للتنفيذ الفعال لتدابير بناء الثقة بشكل كامل وهادف في منطقة جنوب القوقاز.

وأخيرا، أود أن أشير إلى أن السلامة الإقليمية لأذربيجان لم تكن قط ولن تكون أبدا موضوعا للمفاوضات. ولا تزال أذربيجان ملتزمة بعملية التسوية على أساس هذا الفهم. وبمجرد أن تقبل أرمينيا هذه الحقيقة، سيُسوى النزاع مبكرا وستستفيد بلدان وشعوب المنطقة من آفاق التعاون والتنمية الاقتصادية.

لمنطقتي جورجيا المحتلتين في المنظومة العسكرية والاقتصادية والاجتماعية الروسية. ومرة أخرى، ندعو الاتحاد الروسي إلى الامتثال لقواعد القانون الدولي، وسحب جميع القوات العسكرية غير المشروعة من إقليم جورجيا.

السيد تسيمبالوك (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أجدني مضطراً لممارسة حقي في الرد على البيان العاطفي جداً الذي أدلى به ممثل الاتحاد الروسي.

وبإيجاز، أود أن أشدد مرة أخرى على أنه لا توجد حرب أهلية في أوكرانيا. إن هذا غير صحيح تماماً. كما أرفض اتهام الاتحاد الروسي بأن أوكرانيا لم تمتثل لاتفاقات مينسك. إن أوكرانيا لا تزال ملتزمة التزاماً كاملاً بالتوصل إلى حل سلمي للنزاع في منطقة دونباس، وبتنفيذ اتفاقات مينسك.

ألم يكن الوقت بعد لأن تتوقف الدولة الروسية عن التظاهر بأنها لا علاقة له بالوضع في الجزء الشرقي من أوكرانيا، وأنها ليست طرفاً في ذلك النزاع، وأنها لا تدعم العسكريين ووكلاءها في منطقة دونباس، وأنها لا تنظم توفير الإمدادات غير المشروعة من السلع العسكرية والأسلحة والأفراد إلى ذلك الجزء من أوكرانيا؟

أخيراً، وحسب مختلف استطلاعات الرأي، تحتل أوكرانيا في نظر الشعب الروسي، المركز الثاني المميز للأعداء الرئيسيين للاتحاد الروسي. وفي الوقت نفسه، نحن دولة مسالمة ولن نغزو أراضي دول أخرى أو نتدخل في شؤونها الداخلية. وأدت حملة دعائية واسعة وحملة تحريض وكراهية ضد أوكرانيا والأوكرانيين، قامت بها وسائل إعلام روسية وشخصيات عامة، دوراً هاماً في العدوان الروسي ضد أوكرانيا وقامت بتأجيجه.

وكانت هناك إشارة إلى الأخوة. فإذا كان الروس يتعاطفون مع أوكرانيا والشعب الأوكراني كثيراً، أطلب منهم أن يحاولوا إقناع قادتهم بإخلاء سياسة دعم النزاعات والتدخل في الشؤون

ذلك استخدام الحرق المتعمد والعنف الجنسي المنهجي ضد طائفة الروهينغيا، من أجل القضاء عليهم في ولاية راخين الشمالية.

ويشجعنا أن نرى أن عدداً من الدول الأعضاء تنظر في الحد من مشاركتها مع قوات الأمن في ميانمار، ولا سيما في مجال توجيه الدعوات، والتدريب، والمساعدة. وتلك هي الخطوات الأولى الهامة، ولكن أعضاء المجتمع الدولي، ولا سيما من لا يزال ينقل الأسلحة إلى ميانمار، بحاجة إلى إعادة النظر في قرارات السياسة العامة في هذا الصدد.

الرئيس: لقد أبلغت بأن علينا إعفاء المترجمين الشفويين الآن. ولذلك سوف نستمع إلى البيانات المتبقية لممارسة لحق الرد باللغة الإنكليزية فقط. وأشكر المترجمين الفوريين على ما قدموه من وقت.

السيدة إمنادزه (جورجيا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أرد على البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الروسي.

وأود أن أتكلم بوضوح. إن غزو جورجيا، والحرب الواسعة النطاق ضدها، واحتلال مناطق منها، هي ببساطة أعمال عدوان ضد دولة ذات سيادة. وعلاوة على ذلك، فإن هذه الإجراءات تنتهك جميع المبادئ والمعايير الأساسية التي تمثلها هذه المنظمة ذاتها. إن وجود روسيا في جورجيا يشكل عملاً من أعمال العدوان. إنه احتلال عسكري روسي وانتهاك صارخ للمبادئ الرئيسية للقانون الدولي بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة ووثيقة هلسنكي الختامية، والعشرات من الاتفاقات الأخرى في إطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بالمنظومة الأوروبية، فضلاً عن أحكام اتفاق وقف إطلاق النار لعام ٢٠٠٨.

ويواصل الاتحاد الروسي تعزيزاته العسكرية وعملية الضم الفعلية لمنطقتي أبخازيا وتسخينفالي التابعتين لجورجيا عن طريق تنفيذ ما يسمى بمعاهدات التكامل، التي تتوخى الاندماج التام

النوعية على ناغازاكي وهيروشيما أو شيء من هذا القبيل، ولكن لحسن الحظ لم يحدث ذلك. توضح الطريقة التي صاغ بها بيانه أنه لدينا سبب للاعتقاد بأن كل شيء سيكون على ما يرام. أما الأسئلة التي طرحت، بما في ذلك ما تعلق بمعاهدة الأجواء المفتوحة، فتتم معالجتها على مستوى ثنائي فيما بيننا، ونناقشها بدقة. أما هنا في اللجنة الأولى فليست المكان المناسب لمناقشتها بالتفصيل لأنه ليس كلنا هنا خبراء. وفي هذا الصدد، أنا على استعداد لتناول أي مسألة تجري مناقشتها.

أما فيما يخص المبادئ الأساسية، بالطبع يجب علينا احترام التزاماتنا. وإذا اتبعنا هذه الالتزامات فقط، فسيكون كل شيء على ما يرام. وأود أن أعرب عن عميق احترامنا للشعب الأوكراني. وأعتقد اعتقاداً راسخاً أن الشعبين الأوكراني والروسي هما شعب واحد. وبما أنني أعرف تاريخ بلدي، فأنا أعرف ما نحن عليه. حيث لدينا كلنا في الاتحاد الروسي أقارب في أوكرانيا والعكس صحيح. في الواقع، بعد الانقلاب في كييف، توجه أكثر من مليوني أوكراني إلى الاتحاد الروسي. ووجه ذلك إشارة مهمة إلى كل القوى في كييف التي تريد إثارة نوع من الحرب بين الروس أنفسهم. إن الأشخاص الذين يعيشون في دونباس يتحدثون اللغة الروسية، فهم روس في القلب ولا يقبلون أي إمكانية للتحرك من قبل أوكرانيا لتصبح دولة نازية. هذا هراء بالنسبة لهم. فقد حاربوا النازيين الذين قدموا إلى أرضنا خلال الحرب العالمية الثانية. وهم يعرفون كيف يمكنهم القيام بذلك، سوف يحاربونهم حتى الموت لأنهم سيدافعون عن عائلاتهم.

في الواقع، لم أقل أبداً أنه لا علاقة للاتحاد الروسي بدونباس. فالتناس في دونباس هم نفس أولئك الذين يسكنون منطقة موسكو أو منطقة سخالين أو أي منطقة أخرى في العالم، ونحن بالتأكيد لن ندع الأشخاص الذين يوجدون في كييف الآن يقتلون الأشخاص الموجودين في دونباس. سأنتهي من كلمتي هنا، وستكلم المرة القادمة بالروسية.

الداخلية للدول الأخرى، بما في ذلك إعادة توجيه الموارد الضائعة التي تم إنفاقها على إشعال واستدامة الصراعات في دول الجوار، لتلبية احتياجات الشعب الروسي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل الاتحاد الروسي بشأن نقطة نظام.

السيد يرماكوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالإنكليزية): في الواقع، هذا تمييز، لماذا نتحدث بالإنكليزية بدلاً من الروسية؟

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): ذكرنا ذلك لأننا نعتمد على المترجمين الفوريين والساعة السادسة - موعد مغادرتهم.

السيد يرماكوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالإنكليزية): صحيح، لكننا نناقش مسائل متعلقة بالاتحاد الروسي، ولغة الروسية نفس وضع اللغة الإنكليزية كلغة رسمية في الأمم المتحدة. ويتكلم أصدقاؤنا الأوكرانيون والجورجيون بالروسية أيضاً. إذاً، لماذا نحتاج إلى التحدث باللغة الإنكليزية؟ إنه تمييز. إذاً سيدي الرئيس، هل يجب أن أتحدث الروسية أو الإنكليزية؟

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): الإنكليزية.

السيد يرماكوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالإنكليزية): لماذا؟ هل لك أن تقول لي لماذا؟

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): إذا لم يقبل ممثل الاتحاد الروسي، سأتكلم باللغة العربية.

السيد يرماكوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالإنكليزية): حسناً، لم لا؟ من خلال التكلم باللغة الإنكليزية، سأسدي معروفاً لشركائي الأميركيين وأتحدث لغتهم الأم لأنني معجب بالشعب الأمريكي. إنها أمة عظيمة. أنا لا أمزح، فأنا مقتنع حقاً بذلك.

لكي أكون صريحاً، عندما أخذ السيد وود الكلمة، كنت مستعداً لأن أسمع منه أن الاتحاد الروسي مسؤول عن الهجمات

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أنوه بالإنكليزية الرائعة التي تكلم بها ممثل الاتحاد الروسي، وستكون مداخلتي موجزة للغاية.

وأقولها بكل صدق، تود الولايات المتحدة أن تكون لديها علاقة بناءة وتعاون أفضل مع الاتحاد الروسي. بصراحة، من مصلحة أمننا القومي القيام بذلك، لكن جهود الاتحاد الروسي لتغيير الحدود بالقوة في أوروبا تجعل تحسين العلاقة أكثر صعوبة. رفعت الجلسة الساعة ١٨/٢٠.